الأستاذة: خربوش نزيهة

السنة أولى ماستير قانون دولي

المقياس: التجمعات الإقليمية في إفريقيا

المنظمات الدولية الإقليمية

تعتبر التكتلات الإقليمية سمة العلاقات الدولية في العقود الأخيرة، حيث لا نكاد نجد قارة أو إقليما يضم دولا متجانسة ولها نقاط مشتركة إلا ودخلت في تكتل تحمي فيه مصالحها وتطور مواردها لخدمة مستقبل شعوبها. فبالاتحاد والاندماج تستطيع الدول تحقيق الكثير من الامتيازات لم تكن لتحققها منفردة، فلا يمكن تصور دول كبلجيكا وهولندا والبرتغال. بالقوة والحصانة التي يتمتعون بها اليوم خارج الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو.

تعريف المنظمة الدولية الإقليمية

هي عبارة عن هيئة دولية مستقلة، نشأت بموجب اتفاق إرادات مجموعة من الدول، تجمعهم رابطة معينة، بهدف تحقيق مصالح مشتركة بينهم.

وتقتصر العضوية في المنظمات الإقليمية على مجموعة من الدول التي تربط بينهم رابطة معينة، جغرافية، أو سياسية، أو تاريخية، أو اقتصادية...كمنظمة الاتحاد الإفريقي.

تقوم المنظمة الدولية الإقليمية على مجموعة من العناصر المتلازمة وهي:

أولا: التنظيم: وهو يبنى على شرط الدوام والإرادة الذاتية. فحيث أن الغرض من إنشاء المنظمة الدولية هو تحقيق مصالح مشتركة ومستمرة وهو ما يستلزم وجود دائم ومستمر يؤكد وجود المنظمة الدولية واستقلالها عن إرادة أعضائها.

ويتأكد وجود الإرادة الذاتية عن طريق الاعتراف لها باختصاصات تظهر وتؤكد وجود هذه الإرادة الذاتية بصورة جلية في المسائل الإدارية والمالية. وكذلك عندما ينص الميثاق على قاعدة الأغلبية لصدور قرارات المنظمة وتضعف هذه الإرادة عندما يستلزم الميثاق موافقة جميع الأعضاء بالأغلبية المطلقة لصدور جميع وبعض قرارات المنظمة.

ثانيا: العنصر الدولي: أي أن تكون عضوية هذه المنظمات قاصرة على حكومات الدول وهو ما يميزها عن المنظمات الدولية غير الحكومية.

ثالثا: الأهداف المشتركة: وتعد هذه الأهداف هي الأغراض المشتركة التي أنشئت المنظمة من أجل تحقيقها وإشباع رغبات الدول المكونة لهذه المنظمة. وهذه الأهداف قد تكون سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو أمنية، وقد تجمع المنظمة بين هذه الأهداف.

رابعا: الإرادة الذاتية: تتمتع المنظمة الدولية بالإرادة الذاتية، لتنصرف آثار تصرفاتها القانونية إلى المنظمة الدولية وليس إلى الدول الأعضاء، وكذلك حتى تتمكن المنظمة الدولية من أن يكون لها بنيان تنظيمي خاص بها، وميزانية، وموظفين دوليين.

خامسا: وجود رابطة موحدة: تكون العضوية في المنظمات الإقليمية محدودة بموجب ضوابط أو معايير معينة وفقا لما ورد بميثاق إنشائها، ومن هذه الضوابط أو المعايير، الموقع الجغرافي، أو وحدة الدين، أو الانتماء الإيديولوجي المشترك وهكذا.

إذا فلفظ أو مصطلح الإقليمية هنا لا يقتصر على وحدة الإقليم فقط، وإنما يعني وحدة اللغة أو الدين أو الجنس، أو القومية، وهكذا....

مفهوم السيادة

تعتبر فكرة السيادة والاعتراف بها للدول من المبادئ المتفق عليها في ميثاق الأمم المتحدة، كما يرتبط ظهور مبدأ السيادة في القانون الدولي العام مع انبثاق الدولة القومية (الحديثة) في أوروبا بعد معاهدة وستفاليا 1648 التي أنهت حرب الثلاثين عاما الدينية في أوروبا. فهذه المعاهدة أقرت مبدأ "سيادة الدولة" باعتبار هذه السيادة هي سلطة الدولة العليا والمطلقة على إقليمها، أي حق الدولة في ممارسة وظائفها وصلاحياتها واختصاصاتها داخل إقليمها القومي دون تدخل أية دولة أخرى.

وتنص المادة 1/2 من ميثاق الأمم المتحدة على أن هيئة الأمم المتحدة تقوم على مبدأ المساواة في السيادة بين جميع أعضائها، فيما تنص الفقرة 7 من نفس المادة ليس في هذا الميثاق ما يسوغ للأمم المتحدة أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما، وليس فيه ما يقتضي الأعضاء أن يعرضوا مثل هذه المسائل لأن تحل بحكم هذا الميثاق، على أن هذا المبدأ لا يخل بتطبيق تدابير القمع الواردة في الفصل السابع.

المنظمات الدولية والسيادة الخارجية للدول

إن نهوض المنظمات الدولية منذ عام 1945 سواء كانت عالمية أو إقليمية، يشكل مظهرا مهما لتطور المجتمع الدولي، لأنه يعطي مؤشرا على تطور وظهور شكل جديد من العلاقات بين الدول، حيث أصبح من المتعارف عليه قيام التعاون بين الدول عبر هذه المنظمات، بحيث تمارس هذه الهيئات أعمالها التي استمدتها من الميثاق التأسيسي للمنظمة الدولية، وتكون لها سلطة اتخاذ عدد من الأعمال التي تختلف قيمتها القانونية.

فعندما يكون القرار إلزاميا من الناحية القانونية، فإن المخاطبين به لا يمكنهم الإفلات منه، ويترتب على ذلك أن تعدل الإرادة السياسة الخارجية للدول بحكم اختصاصات المنظمات الدولية.

إن تمتع وإسناد المنظمات الدولية بالشخصية القانونية الدولية، أجاز لها ممارسة اختصاصات تعود حصرا في السابق للدول، كإبرام المعاهدات الدولية. إن الدول يتعين عليها إذن أن تراعي هذه الأعمال والمعايير في تعريف سياستها الخارجية.

وفي هذا الإطار ورد في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة أمام مجلس الأمن الدولي في عام 2009 ما يلي: "إن القلق على السيادة وإدراك ما تنطوي عليه من مسؤوليات ليس حكرا على جزء واحد من العالم. فتطور طريق التفكير والممارسات في إفريقيا يثيران الإعجاب بوجه خاص. إذ بينما كانت منظمة الوحدة الإفريقية تشدد على مبدأ عدم التدخل، جاء خليفتها أي الاتحاد الإفريقي ليشدد على مبدأ عدم التقاعس، ... ويميز القانون التأسيسي بين الدول الأعضاء، التي يحظر عليها التدخل في الشؤون الداخلية لدولة أخرى وبين الاتحاد الذي يمكنه التدخل لمواجهة الظروف الخطيرة".

وحيث أن سند إنشاء المنظمة هو الوثيقة التي تجتمع فيها إرادات الدول الأعضاء، فإن هذا يعني بالضرورة أن لكل دولة حرية الانضمام إلى المنظمة في حدود توافر شروط وضوابط الانضمام إليها، وليس للمنظمة ولأعضائها إرغام دولة ما على الانضمام إليها دون إرادتها بغض النظر عن نوع أو طبيعة المنظمة.

ومن هنا يمكن القول، أن الدول قد تنازلت عن قدر من سيادتها ولو بإرادتها المنفردة إبتداءا لصالح هذه المنظمات الدولية، من أجل الوصول إلى حل توافقي يصب في صالح البشرية جمعاء، وارتضت بكامل حريتها أو بما فرض عليها واقع الحال لوضع قيود على هذه السيادة لصالح المنظمة الدولية.

مبررات الاندماج بين الدول الإفريقية

لقد عرفت إفريقيا تسارعا في حركات الاستقلال، حيث كانت من أواخر مناطق العالم التي تخلصت من روابط الاستعمار القديم، والذي كان له أثر على القارة الإفريقية، بما في ذلك الجانب

التعاوني (التكامل)، نظرا لقيامه أثناء الفترة الاستعمارية بخلق بعض التكتلات، كما أن الروابط الثقافية التي نشأت من خضوع بعض الدول لمستعمر واحد، أدى إلى تقاربها بعد الاستقلال.

كما أن المشاكل والأوضاع المشتركة والمتشابهة، والمرتبطة مجملها بقضايا التنمية الاقتصادية في القارة الإفريقية، دفعت الدول بعد الاستقلال إلى التوجه إلى فكرة التعاون، لأن إقامة هذه التجمعات الاقتصادية تشكل عامل جوهري للاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في مختلف الدول بالقارة.

دون أن ننسى الدوافع السياسية، فالتكامل بين الدول الإفريقية قد يمثل الإستراتيجية المناسبة لمواجهة مشكلات القارة، وقد يكون هو السبيل الأفضل لمواجهة ضغوط العولمة والتخلص من الهيمنة الغربية والاستعمار الجديد، وقد يعد مدخلا أساسا لتسوية الصراعات القائمة في القارة.

1- دور الاستعمار في التكامل الإقليمي الإفريقي.

كان المستعمر هو الفاعل الأساسي في تحديد مصير المستعمرات، ولم يكن في مقدور الشعوب الإفريقية أن تتعامل مع بعضها إلا من خلال إدارة الاستعمار، وتحولت القارة الإفريقية لقارة تابعة تماما للرأسمالية الغربية، في ظل ما أطلق عليه البعض بفترة الاعتماد الأعظم أو التبعية الكبرى.

كما أن تاريخ التكامل الإقليمي لإفريقيا يعود بعضه إلى الحقبة الاستعمارية، فالتكتلات الاقتصادية الأولى في القارة الإفريقية لم تكن وليدة إرادة الجماهير الإفريقية، ولا انعكاسا لحاجياتها، وإنما فرضها الاستعمار الأوروبي لتجميع مستعمراته وربطها مع بعضها البعض تلبية لحاجياته، فقد أسست بعض القوى الاستعمارية جماعات اقتصادية تضم المستعمرات التابعة لها بهدف الاستغلال الأمثل لموارد المستعمرات.

فقد بدأت إرهاصات التكامل في ظل الحكم الاستعماري كإجراء يستهدف تقليص النفقات، لخفض العبء على خزانة المستعمر، ويعتبر **الاتحاد الجمركي لجنوب إفريقيا** هو أقدم تجمع تجاري بين

دول نامية، حيث أقيم في1910 ، ليضم الدول التابعة للإمبراطورية البريطانية الواقعة في جنوب القارة الإفريقية.

كما برزت إلى الوجود هيئات عملات غرب إفريقيا عام1912 باعتبارها المصدر القانوني لإصدار العملات في المستعمرات البريطانية الأربع في غرب أفريقيا (نيجيريا وغانا وغامبيا وسيراليون)، وقد كانت لفرنسا مؤسستان شبيهتان لمستعمراتها في غرب ووسط إفريقيا كل على حدة.

وبالمثل قامت بريطانيا بتجميع مستعمرتها في شرق إفريقيا تحت مظلة جماعة شرق أفريقيا، التي تعد واحدة من أقدم مشاريع التكامل في العالم، فقد أوجد الاستعمار البريطاني الذي كان يسيطر على كينيا وأوغندا وتانجانيقا اتحاد جمركيا بين أوغندا وكينيا في1917، انضمت إليه تنجانيقا في 1922، يقوم على تعريفة جمركية مشتركة وموحدة لهذه البلدان، وقد تم تنظيم مؤتمر حكام شرق إفريقيا عام1926، (حكام تنجانيقا-كينيا-أوغندا)كهيئة استشارية لها سكرتارية دائمة تنفذ قرارات المؤتمر .

وقد قام المؤتمر في1927 بإنشاء سوق مشتركة، وإلغاء الحواجز الجمركية تقريبا، وتوحيد التعريفة الجمركية على البضائع المستوردة، وإصدار عملة موحدة لشرق إفريقيا، وتشكيل محكمة استئناف عليا موحدة، ودمج أجهزة البريد والمواصلات اللاسلكية والسكك الحديدية، ودائرة الجمارك ورسوم الإنتاج ودائرة الضرائب المباشرة، وأجهزة البحوث والخدمات الفنية وخدمات المصارف والتأمين.

ونظرا لإن جميع حكام شرق إفريقيا كانوا من البريطانيين، لما حاول بعض الأفارقة الاستفادة من المؤسسات التي صنعتها الإدارة البريطانية، قامت الحكومة البريطانية في1945 بإنشاء جهاز تنفيذي يضمن السيطرة على الخدمات المشتركة بين مناطق شرق إفريقيا عرف باللجنة العليا لشرق إفريقيا (المفوضية العليا) سنة1948، يتبعها أجهزة إدارية وتشريعية، وكانت المنطقة في الواقع أقرب إلى سوق مشتركة ذات عملة واحدة، ولها مرافق أساسية مشتركة تديرها المفوضية العليا.

إضافة إلى إنشاء اتحاد وسط إفريقيا عام 1958، الذي أسسته بريطانيا لجمع مستعمراتها (ردوسيا الشمالية وردوسيا الجنوبية ونياسيلاند)، من أجل خدمة مصالحها،كما وقعت البلدان الأربعة

التابعة للاتحاد الفرنسي لإفريقيا الاستوائية عام1959 اتفاقية، بموجبها تأسس الاتحاد الجمركي بين كل من الكونغو الوسطى و أوبنغوي شاري (إفريقيا الوسطى حاليا) وتشاد والغابون،

نفس الأمر بالنسبة لدول إفريقيا الغربية، إذ تعتبر دول إفريقيا مستعمرات سابقة لفرنسا وبريطانيا والبرتغال، وبعد حصولها على استقلالها سعت فرنسا لجمع الدول الفرانكفونية في كتلة واحدة، وإدخالها في اتحادات جمركية أو نقدية أو اقتصادية، لضمان استمرار السيطرة الفرنسية عليها، فمعظم بلدان إفريقيا الغربية قد اشتركت إما في اتحاد إفريقيا الفرنسية، أو في اتحاد إفريقيا الاستوائية.

وهذا ما أدى إلى استمرار هياكل اقتصادية وسياسية، أو وجود أخرى مباشرة بعد الاستقلال مثل الاتحاد الجمركي والاقتصادي لدول غرب إفريقيا، الذي يدخل في إطار الهيكل الإداري الاستعماري، أو بعبارة أخرى في إطار ما كان يسمى سابقا بإفريقيا الغربية الفرنسية، بالإضافة إلى المنظمة الإفريقية والملغاشية للتعاون الاقتصادي التي تأسست عام1961 من اثنتي عشرة دولة ناطقة باللغة الفرنسية، بهدف تنظيم الجهود في المجالين الاقتصادي والاجتماعي.

وبالتالي إن خضوع مجموعة من الدول للمستعمر نفسه، أوجد روابط ثقافية معه أقوى من الروابط العرقية والقبلية بين شعوبها، مما أدى إلى تقسيم دول القارة لمناطق بعضها ناطق بالإنجليزية وآخر بالفرنسية، بالإضافة إلى مناطق أخرى خضعت للبرتغال وبلجيكا، وهذا أثر على عمليات التجمع الإقليمي.

2- المبررات الاقتصادية للتكامل الإقليمي في إفريقيا.

إن معظم الدول الإفريقية تعتبر متخلفة اقتصاديا، وربما ترجع أسباب ذلك لأبشع أنواع الاستغلال من طرف المستعمرين، والذي ترك أثار سلبية على القارة، فقد ظل قرونا عدة ينهب ثروات القارة، بالإضافة إلى وجود قطاع زراعي ضخم يعمل بوسائل بدائية، مما يؤدي إلى إنتاج زراعي ضعيف،

مما يلزم تطوير الوسائل والسماح بهجرة الأيدي العاملة إلى المناطق التي تحتاجها، كما أن أكثر من ثلثي دول العالم المصنفة على أنها الأقل نموا والأكثر فقرا تقع في إفريقيا، مما يترتب عليه ضعف القدرة الشرائية لدى المواطنين، مما يؤدي إلى ضيق الأسواق القومية عن استيعاب السلع المنتجة محليا، كما يتخصص معظمها في إنتاج المواد الأولية، مما يجعل التجارة الخارجية ضعيفة لتصدير تلك المواد بأبخس الأثمان، لسيطرة الدول الغربية على الأسواق وفرضها للأسعار.

لذلك ينظر إلى التوحد على أنه السبيل إلى تقوية الدول الإفريقية في مواجهة الأسواق العالمية ورفع سعر المواد الأولية. لذلك إن إنشاء سوق مشتركة واحدة بإفريقيا عامل هام لكسر حدة الاحتكارات الأجنبية، بل قد يؤدي إنشاء هذه الأسواق إلى التأثير في اقتصاديات الدول الاستعمارية، بمعنى إخضاع الصناعات الأوروبية التي تعتمد على منتجات الدول الإفريقية للأسعار التي تصنعها هذه الأخيرة، لذلك ناشدت دول الافريقية بإقامة سوق أفريقية مشتركة، مع فتح الباب لجميع الدول الإفريقية للانضمام إليها، خاصة أن الدول الإفريقية تصدر خامات متشابهة ومحاصيل تكاد أن تكون مكملة لبعضها البعض، ومن تم كان الاتفاق بينها أجدى لمصالحها وأحفظ لثرواتها من أن تغتالها الاحتكارات الأوروبية القوية التي تتحكم في أسعار السوق. فتحرير التجارة بين الدول الإفريقية، بل وحتى بين أعضاء التجمعات الاقتصادية المختلفة في إفريقيا، سيؤدي إلى زيادة التجارة فيما بينها، مما يؤدي إلى تحسين موقف الدول الإفريقية تجاه التكتلات الاقتصادية خارج إفريقيا.

دون أن ننسى ضعف القطاع الصناعي وتخلف أدواته الإنتاجية، وكذا قلة رؤوس الأموال وضعف نصيب تلك البلدان من الاستثمار الأجنبي، وهو ما أدى إلى انخفاض الدخل القومي لهذه الدول وانخفاض نصيب الفرد منه، فرغم أن القارة تستوعب 13% من سكان العالم لكنها لا تحوز أكثر من 3 % من الناتج المحلي الإجمالي العالمي.

وعلى صعيد التجارة العالمية فإن نصيب قارة إفريقيا منها، لم يزد في مطلع الألفية الجديدة عن 2 %، كما أن القارة هي الأقل فيما يتعلق بنسبة الاستثمار إلى الدخل القومي، قياسا على الدول

والمناطق النامية الأخرى في العالم، كما أن نصيب القارة الإفريقية من الاستثمار الأجنبي المباشر لم يزد عن 1 %، بالإضافة إلى مشكلات أخرى دفعت البعض إلى وصف إفريقيا بأنها الخاسر الأكبر في مجرى التطور الاقتصادي والسياسي عبر العقود الثلاثة الأخيرة، زيادة على التدخل الأجنبي المباشر في إدارة سياساتها الاقتصادية، مقابل المساعدات الدولية الضرورية، التي تعطيها الدول الاستعمارية إلى الدول النامية. والتي تنطوي على شروط خاصة منها ما يتعلق بالاقتصاد.

ورغم تعدد الأسباب المؤدية إلى ضعف الأداء الاقتصادي، ظلت الطبيعة الانقسامية والتجزيئية للاقتصاد الإفريقي، بمثابة القيد الرئيس أمام نمو القارة، الأمر الذي دفع إلى التوسع السريع في التكامل الإقليمي الفرعي والقاري، فسعت حكومات الدول إلى تبني خطط اقتصادية للتنمية، اعتبر التكامل الاقتصادي الإقليمي فيها —ولو نظريا –أحد السبل الأساسية لتحقيق التنمية، نظرا لما يوفره من مزايا تتمثل في:

– إن الأخذ بمبدأ التكامل الاقتصادي سوف يؤدي إلى توسيع السوق، وبالتالي زيادة الطلب على المنتجات الإفريقية، مما يؤدي إلى استغلال طاقتها ويزيد من شأن الاقتصاد الإفريقي، عن طريق تخفيض تكاليف الإنتاج وزيادة فائض الاستهلاك.

–إن التكامل الإقليمي في القارة يلعب دورا أساسيا في بلورة وحدات اقتصادية قادرة على البقاء والاستمرار، لأن عوامل الإنتاج في كل دولة على حدة لا تلبي احتياجات المشروعات الكبرى، وذلك رغم غناء القارة بكثير من الخامات ومصادر الطاقة المختلفة .

لذلك إن انتقال عناصر الإنتاج المختلفة، كحرية تنقل الأيدي العاملة ورؤوس الأموال، وحسن استخدام الموارد الاقتصادية والطبيعية والبشرية داخل المساحة الإفريقية الكبرى، سوف يساعد الدول على استغلال طاقتها في التخصص الملائم، والاعتماد على جارتها في سد ما تحتاجه من سلع وخدمات إضافية، وبالتالي تستفيد كل دولة من هذه الدول من مزايا التخصص، وهذا ما يؤدي إلى الاستقرار الاقتصادي الإفريقي في المستقبل.

– في غياب الهياكل والأبنية التصنيعية، يتوقع أن تقدم خطط ومشاريع التكامل الإطار المناسب لحشد الموارد والأسواق، للتمكين من دخول مرحلة التصنيع، ومن هنا يصبح التكامل أداة لخلق التناغم الاقتصادي اللازم بين الدول.

– إن حرية انتقال السلع والخدمات بين الدول الأعضاء في العملية التكاملية، تؤدي إلى المنافسة بين المنتجات، وبالتالي على المنتجين تحسين إنتاجيتهم وخفض تكلفة إنتاج الوحدة، عن طريق الترشيد في الإنتاج والتخصص وتقسيم العمل داخل نطاق التكامل، بما يزيد من الكفاءة الإنتاجية للمشروعات الاقتصادية ويحقق الاستغلال الأمثل للموارد.

– إن حركة العمالة من المناطق الفقيرة إلى المناطق الأكثر رخاء في نطاق التكامل، وفقا للفرص الاقتصادية والتوظيف، تمثل عاملا للتوسع الاقتصادي للدولة المصدرة للعمالة، لأنه يؤدي إلى تخفيف الضغط على سوق العمل، وتوفر دخل إضافي من خلال تحويلات العاملين بالخارج، كما أن الدولة المضيفة تستفيد من تلك العمالة بخفض كلفة الإنتاج وتطوير إمكانياتها وقدراتها التنافسية.

–إن حركة انتقال رأس المال تزيد من احتمالات النمو، حيث يتجه رأس المال إلى حيث أفضل الفرص المالية والاقتصادية، ونتجنب إهدار الموارد النادرة فالتكامل يحول دون تكرار المشروعات، ويساعد على الاستخدام الأمثل للموارد و الأدوات المتاحة، ويعمل على إعادة توزيع الموارد وتوظيفها في نطاق دول الإقليم، بما يساهم في الحد من نزوح رأس المال إلى الخارج، وذلك من خلال استثمار جانب من المدخرات الوطنية في دول الجوار.

وهكذا يعمل التكامل الاقتصادي الإفريقي على خلق مجالات جديدة للعمل في مختلف قطاعات الإنتاج الاقتصادي، وزيادة فرص العمل أمام الأيدي العاملة المدربة، فضلا عن انتقال رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى داخل دول التجمع، لغرض اتساع حجم الأعمال والمشاريع مما ينجم عنه تحقيق القدر الأكبر من التكافؤ بين مجموع الدول الأعضاء.

كما يساعد في الحد من تدهور المركز الخارجي للبلدان الإفريقية على الصعيد الدولي، ويزيد من قدرتها على المساومة مع القوى الاقتصادية الدولية بشأن شروط التبادل الاقتصادي، حيث تتطلب تلك المفاوضات خبراء وموارد تتجاوز في تكاليفها وتنفيذها قدرات الدول الإفريقية فرادى. لذا يعتبر البعض أن التكامل الإفريقي هو أحد السبل للتخلص من التبعية والهيمنة الغربية، فالتجمعات لها إمكانية أفضل للدفاع عن مصالحها، خاصة في ظل الوضع الحالي الذي يعرف ظهور العديد من التكتلات السياسية والاقتصادية في مختلف قارات العالم.

فالتكامل لابد من أن ينظر إليه كأمر لازم نظرا لتردي الوضع الاقتصادي، فإن استمرار الأزمة الاقتصادية في البلدان الإفريقية أصبح ظاهرة تستعصي على الحل، وتثير المخاوف من تداعياتها الخطيرة والمؤكدة، مما ترتب عليه تقلص قدرة البلدان الإفريقية على تحقيق التنمية، مما يستوجب من دول القارة الاتجاه نحو تدعيم التعاون والتكامل المشترك، ذلك أن قضية التحرر السياسي والتي انتهت باستقلال دول القارة لا تكتمل إلا بالتحرر الاقتصادي مما يوفر الاستقرار والتنمية لشعوب القارة.

3- المبررات السياسية للتكامل الإقليمي في إفريقيا .

لقد كانت الرغبة في تحرير القارة من بقايا الاستعمار أحد دوافع التكامل أو التعاون، فقد كانت هناك مناطق في إفريقيا لا تزال تخضع للاستعمار، كما سعت الدول الإفريقية للابتعاد عن الصراع القائم بين المعسكرين الشرقي والغربي،كما يعتبر ضعف وهشاشة الدول الإفريقية، وعدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، أهم وأبرز دوافع التكامل الإفريقي في إفريقيا، خصوصا مع ما أسفرت عنه التطورات الدولية من أثار على دول القارة واقتصادياتها، خاصة تفوق المجتمع الرأسمالي الذي فرض نموذجه الغربي اقتصاديا وسياسيا على البلدان الإفريقية وإلا تعرضت لضغوط هائلة.

هذه السياسات قد زادت من الضعف، وجعلت الدول الإفريقية عاجزة عن تحقيق مطالب مواطنيها، سواء من الخدمات العامة أو توفير بنى تحتية مقبولة، مما أدى إلى أن تكون دولا غير فاعلة في

الصعيد الدولي، وغير قادرة على حماية مصالحها في مواجهة المصالح الاقتصادية الأجنبية، ولا تزال مكونات السياسة الغربية تجاه القارة الإفريقية، تكشف عن الاستغلال والاستنزاف بأشكال جديدة وهدا جوهر الاستعمار الجديد.

فعلى عكس ما حدث عند الاستقلال من سياسات التأميم والسعي لبلورة رأسمالية وطنية، عمدت الدول الإفريقية في أعقاب التحولات التي شهدها النظام العالمي، وتحت وطأة الضغوط الغربية، إلى بيع معظم تلك الأصول حتى الاستراتيجي منها، كنظم الطاقة والكهرباء والماء وغيرها للقطاع الخاص، حتى الأجنبي منه، الأمر الذي أعاد تعريف الدور الاقتصادي والاجتماعي للدولة، لتدخلها المحدود في الاقتصاد والخدمات الاجتماعية الأساسية، وتزايدت مسؤولية الدول الإفريقية أمام شبكة من المؤسسات الدولية، تعمل لصالح الدول الرأسمالية المتقدمة عل حساب باقي دول العالم.

ومن تم لم تعد الدول الإفريقية تتمتع بنفس درجة الاستقلالية التي امتلكتها عند استقلالها، بل أصبحت أسيرة للرأسمالية العالمية، مما يجعل أمامها صعوبة لتتجاوب ومطالب جماهيرها أو مصالحها الذاتية، لذا يجب عليها أن تسعى إلى التكامل الإقليمي، باعتباره مدخل أساسي للتعامل مع مشكلات القارة وقد أكد استطلاع رأي المواطنين على ذلك.

كما يرى بعض المختصين في الشؤون والدراسات الإفريقية، أن مظاهر ضعف الدولة الإفريقية التي تجسدها مشكلة الاندماج الوطني في تلك البلدان، قد حملت في طياتها أثار دافعة نحو التكامل الإقليمي في إفريقيا، من بين الانعكاسات الايجابية لتراجع دور الدولة على مساعي وجهود التكامل في القارة الإفريقية، ما يلي:

-إن إنهيار مشروع الدولة الوطنية كان له أثر ايجابي ولو بطريق غير مباشر على عملية التكامل الإقليمي، فالدول أدركت عجزها عن مواجهة مشاكل الاندماج الوطني فرادى، وأن التحصن بالسيادة المطلقة ودخولها في صراعات مع الدول المجاورة، لن يحقق الاستقرار السياسي والتنمية

الاقتصادية، مما أدى إلى تبني معظم الدول الإفريقية آليات السوق والتحول الديمقراطي وهو أمر اعتبره البعض شرطا أوليا من شروط قيام ونجاح عملية التكامل الإقليميرر.

-يرى البعض أن عمليات التهميش المتزايدة التي خضعت لها إفريقيا، والتي يتوقع أن تزيد سوف تفضي في المدى البعيد إلى تحقيق نهضة افريقية، ذلك أن الأزمة الإفريقية سوف تؤدي إلى تجريد إفريقيا من نمط التنمية الاقتصادية المفروض من الخارج، ومن نمط الليبرالية السياسية المفضي إلى إقامة أنظمة ديمقراطية زائفة، كما أن انتهاء التنافس والصراع بين الدول الإفريقية، القائم على أسس إيديولوجية منذ انتهاء الحرب الباردة مثل دافعا نحو تحقيق التكامل الإفريقي.

كما أن إقامة التجمعات في إفريقيا عامل جوهري في تحقيق الاستقرار الاجتماعي، من خلال إعادة توزيع السكان وخاصة الأيدي العاملة، بما يحقق القدر الأكبر من التناسب بين أعدادهم والموارد المتاحة والممكنة، مما يساعد في القضاء على البطالة والتخفيف من حدة المشاكل الاجتماعية إلى حد كبير، إضافة إلى تحقيق الاستقرار السياسي في مختلف الدول، حيث يوفر إطار لتسوية وحل الصراعات المكلفة.

فالانقلابات أصبحت سمة عامة للسياسة الإفريقية على مدى عقود خلت، فقد عانت خمسة وثلاثون دولة إفريقية جنوب الصحراء من267 حدثا انقلابيا خلال الفترة 1990 -1960، بمتوسط قدره نحو تسعة أحداث سنويا، وهو ما انعكس سلبيا على مسيرة التنمية في دول القارة، لأن هذه الأحداث يصاحبها عنف وصراعات في عديد من الحالات، مما يؤثر بشكل كبير على القارة من نواحي عدة أهمها:

1- أنها تقف أمام تبني إستراتيجية تنموية بعيدة المدى

2- تؤدي إلى تدمير البنية الأساسية الهشة أصلا في إفريقيا

3- إهدار الموارد الطبيعية حتى في الدول التي لا تشهد هذه الصراعات لتوفير احتياجات اللاجئين

4- تسمح بتدخل أطراف خارجية غالبا تساهم في استمرار الصراعات، وقد أكد استطلاع لرأي المواطنين على أنهم يرون أن التكامل هو مدخل أساسي لتسوية الصراعات القائمة في القارة ، فالانقسامات العرقية التي تشهدها كثير من مناطق إفريقيا، أفضت إلى حروب دمرت الاقتصاد والبنية الأساسية الإفريقية، لذلك فإنه يمكن تخفيف حدتها من خلال وضع كيانات إقليمية أوسع.

إن تراجع دور الدولة الوطنية أدى إلى إعلاء قيمة العمل الجماعي لحل مشكلة الاندماج الوطني والبعد عن وصفها بالمشاكل الداخلية التي لا يجوز لدول الجوار الأخرى التدخل فيها، وقد أخذ هذا التدخل صورتين، تمثلت الأولى في قبول وساطة دول الجوار، مثل وساطة نيجيريا ودور الإيجاد لتسوية مشكلة الجنوب السوداني، أو وساطة جنوب إفريقيا لتسوية مشكلة الاندماج الوطني في الكونغو الديمقراطية وسيراليون.

أما الصورة الثانية تمثلت في قبول التدخل العسكري، إما من جانب الدول فرادى لمواجهة أزمة داخلية، مثل تدخل جنوب إفريقيا وبوتسوانا في ليسوتو، أو التدخل العسكري تحت مظلة تجمع إقليمي، كتدخل الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا في كل من ليبيريا وسيراليون، أو تدخل الاتحاد الإفريقي في دارفور، الأمر الذي يرسخ علاقة التأثير والتأثر بين مسألتي الاستقرار الداخلي والإقليمي، ويؤكد دور التكامل الإقليمي كعامل استقرار في إفريقيا.

زيادة على أن ظاهرة العولمة أصبحت طاغية على ساحة الحياة الدولية بما تطرحه من أفكار التحول من النطاق القومي إلى النطاق العالمي أو الكوني وتجاوز حدود الدولة القومية الاقتصادية منها والثقافية، في ظل انتشار المعلومات بين جميع الأفراد وانهيار الحدود بين الدول، من خلال سرعة التنقل. ومما لا شك فيه أن أفضل سبل لمواجهة العولمة وأثارها على الوحدة الإفريقية هو مزيد من التعاون الاقتصادي بين الدول الإفريقية نفسها.

زيادة على ما تفرضه منظمة التجارة العالمية من إزالة القيود حول حرية انتقال السلع والأموال والأشخاص عبر الحدود، مما يشكل حافزا لعملية التكامل الإقليمي في القارة الإفريقية، وذلك لفتح المجال أمام تحقيق التنمية الاقتصادية الجماعية لشعوب القارة الإفريقية في ظل عجز الدول الإفريقية فرادى عن ذلك ، ومواجهة ضغوط العولمة التي تهدف إلى تعميق الاعتماد المتبادل بين الدول والاقتصاديات القومية ووحدة الأسواق المالية، وتعميق المبادلات التجارية، وقد أكد استطلاع رأي المواطنين عل ذلك.

إن الاعتبارات السياسية تؤكد أن هناك حاجة ماسة إلى قيام تجمعات إقليمية قوية، والتي سوف تشكل القوة الأولى القادرة على مواجهة محاولات هندسة القارة من خارجها، وعلى تحقيق الاستقلال اللازم والسلطة لتمثيل شعوبها لإقليمية بالقوة في الاقتصاد السياسي الدولي، لذا إن التكامل يمكن أن يؤدي إلى الاستقرار الاجتماعي والسياسي، ويوفر إطار لحل و تسوية الصراعات من خلال إطار سياسي أرحب تزداد خلاله القدرة على التعامل مع مختلف المشكلات.

بعض النماذج للمنظمات الإفريقية:

منظمة الوحدة الإفريقية سابقا، الاتحاد الإفريقي حاليا:

اتخذت حركة الوحدة الإفريقية طابعا جديدا بفعل مجموعة من المتغيرات، أهمها نمو الشعور القومي والمطالبة بالتحرر من الاستعمار، فقد ساد في إفريقيا تيار القومية الإفريقية، وكان له العديد من الجذور ، وهو يعبر عن الوحدة الإفريقية، ويحتج على الاستعمار وآثاره ويطالب بالاستقلال، فحاولت الدول والشعوب الإفريقية تحقيق هذا التجمع في شكل منظمة من خلال عدة مؤتمرات مهدت لقيام منظمة الوحدة الإفريقية (أولا)، لكن بعد أربعين عاما أعلن الرؤساء الأفارقة أن منظمة الوحدة الإفريقية لم تعد الوعاء المناسب لتحقيق طموحات القارة في الاستقرار والتنمية، فأعلنوا تحولها إلى الاتحاد الإفريقي (ثانيا).

أولا: إنشاء منظمة الوحدة الإفريقية.

لقد دعا وزراء خارجية مجموعة برازافيل في ديسمبر1962، إلى عقد مؤتمر في أديس أبابا تحضره جميع الدول الإفريقية المستقلة، للخروج بصيغة نهائية للمنظمة الإفريقية فوافق مؤتمر القمة الإفريقية، الذي عقد في مدينة أديس أبابا بأثيوبيا في 23 ماي1963، على توحيد الدول الإفريقية في منظمة دولية، وقد اعتبر هذا المؤتمر أعظم حدث في التاريخ السياسي المعاصر للقارة الإفريقية، لأنه جسد أول منظمة إقليمية تضم كافة الدول الإفريقية المستقلة، ومن ناحية أخرى اعتبر محاولة جادة للتغلب عما فشلت فيه باقي التجمعات الإفريقية القائمة، خاصة مشكل الحدود والنزاعات.

وقد عقد الكثيرون الآمال الكبيرة على هذا المؤتمر، وانتظروا منه أن يصبح "هيئة أمم إفريقية"، بحيث يوضع فيها حد للانقسامات والمنازعات التي أنهكت قوى دول القارة، وهي لم تزل في أول عهدها بالحرية والاستقلال، حيث اجتمع في أديس أبابا وزراء خارجية ثلاثون دولة إفريقية مستقلة في الفترة ما بين15 و22 ماي1963، لبحث ودراسة وسائل تحقيق تعاون الدول الإفريقية المستقلة في مختلف المجالات وتنسيق أوجه نشاطها، وتم الشروع في إذابة التكتّلات الإفريقية في إطار منظمة الوحدة الإفريقية. حيث شكلت لجنتين تتولى الأولى بحث إنشاء منظمة للدول الإفريقية، وبحث أثر التكتلات الاقتصادية القائمة على النمو الاقتصادي في إفريقيا، أما اللجنة الثانية فقد تولت بحث موضوع التخلص من الاستعمار والتمييز العنصري ونزع السلاح وإنشاء لجنة توفيق دائمة.

لكن رغم اتفاق الدول الإفريقية على وجوب الترابط بينها، من أجل الحفاظ على استقلالها ومواجهة مشاكل التخلف، فإنها اختلفت في المنهج والفلسفة التي يجب الأخذ بها من أجل تحقيق ذلك، فهل يكون هذا التنظيم محافظا على سيادة الدول الكاملة، أو يتجاوز ذلك ليصل إلى نوع من التكامل المقيد لسيادة الدول، وكانت أسباب المتحفظين عن الوحدة ترتبط بحداثة الاستقلال، وصعوبة التنازل عليه.

وقد عرضت نتيجة دراسات وأبحاث مؤتمر وزراء الخارجية، على مؤتمر رؤساء ثلاثين دولة إفريقية مستقلة، الذي انعقد في أديس أبابا في22ماي1963، وقد ظهر أيضا انقسام حول شكل المنتظم الجديد المزمع إنشاءه، فمنهم من أصرّ على اقتراح الوحدة الإفريقية ، ومنهم من رأى أن تحتفظ الدول بكامل سيادتها، ومنهم من وقف موقفا وسطًا بين الاتجاهين، و قد استقرّ رأي المجتمعين على وجوب إنشاء منتظم يضم جميع الدول الإفريقية تمهيدًا لتحقيق الوحدة بينها.

وانتهت أشغال المؤتمر بإعلان ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية في 25 ماي1963 وقد احتوى ميثاق المنظمة على ثلاثة وثلاثين مادة وديباجة، وفي حفل رسمي أقيم في 28 ماي وقع رؤساء الدول الثلاثين على ميثاق المنظمة، ويهدف هذا االتنظيم إلى التعاون الاختياري بين الدول لتحقيق الأغراض المشتركة للدول الأعضاء، وقد هدفت المنظمة تشجيع التضامن بين الدول الإفريقية والحفاظ على سيادتها، وتنسيق سياساتها في الميادين الاقتصادية والصحية والأمن والدفاع.

لكن ظهرت المعوقات التي تدل على رأي الفريق الثاني ، والمتعلقة بالحديث عن فكرة سيادة الدول وعدم التدخل، واستنكار النشاط الهدام للدول المجاورة، وشرط الثلثين في التصويت حول معظم القضايا الأساسية، وبالتالي هناك محاولة للتوفيق بين الاتجاه الوحدوي والاتجاه الانفصالي، من خلال احتفاظ كل دولة باستقلالها مع الالتزام بالعمل على تحقيق الوحدة بشكل تدريجي، ودعم التشاور والتضامن بين الدول، والتركيز على التحرر من الاستعمار، فكانت منظمة الوحدة الإفريقية بمثابة الحل الوسط الذي خرجت به قيادات إفريقيا في تلك الفترة، وخاصة بين فكرة الحكومة الإفريقية وفكرة التعاون الإفريقي، وورود لفظ الوحدة في اسمها إرضاء للرئيس نكروما.

إن الاتجاه الانفصالي هو الذي كتب له أن ينتصر، وهذا التمسك المفرط بسيادة الدول كفلسفة تستند إليها منظمة الوحدة الإفريقية ليس مجرد انتقاء اختياري، وإنما ناتج عن أن الهدف الأسمى للدول الإفريقية كان الحصول على استقلالها، وبالتالي أصبحت السيادة أمرا غير قابل للمساس تحت أي مبرر، كما أن الدول الإفريقية التي هي حديثة الاستقلال، كان لابد لها من تدعيم استقلالها بالاتحاد فيما

بينها، بالإضافة إلى توحيد جهودها الجماعية لمؤازرة بقية الشعوب الإفريقية التي لم تحصل على استقلالها.

من خلال تحليل الاتجاهات التي صاحبت إنشاء منظمة الوحدة الإفريقية، يظهر أن ميثاق المنظمة هو الحد الأدنى الممكن تحقيقه وسط الانقسامات لإبراز الشخصية الإفريقية كمجموعة دولية، كما أرادت معظم الآراء أن تكون منظمة الوحدة بمثابة نوع من التضامن ضد أي تغيير في الأمر الواقع، حيث أن العضوية توفر الحماية لرؤساء الدول والحكومات ضد جميع أشكال العمل السياسي الموجه للإطاحة بهم. فقيام منظمة الوحدة الإفريقية يعتبر أول تكتل إفريقي شامل على هذا المستوى الكبير من الدول الإفريقية، ودون الوقوف على التقسيمات التقليدية التي حاول الاستعمار فرضها.

انشغلت المنظمة عن أهدافها التي قامت من أجلها، حيث افتقدت لعنصر الوحدة بين دولها، ومقدرتها على حسم قضية التخلف الاقتصادي والاجتماعي بين أعضاء المنظمة، من جراء المصالح المتباينة التي حكمت سياسة هذه الدول، وبذلك يمكن حصر أهم أسباب فشل المنظمة في:

– التبعية الاقتصادية والسياسية والثقافية مع الدول الأجنبية (دول ناطقة بالفرنسية وأخرى بالانجليزية وأخرى بالعربية)، إضافة إلى اللغات الإفريقية المحلية.

–التخلف الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لبعض دول المنظمة.

– شمولية الأهداف والطموحات التي وضعتها المنظمة، مما انعكس سلبا على أدائها لعدم تخصصها في مجال واحد ومحدد بعينه.

كما عرفت منظمة الوحدة الإفريقية إخفاقات ومشاكل عديدة، يعود البعض منها إلى هيكلها المعقد، الذي يعمل أحيانا إلى الضد من اتخاذ القرارات السريعة، وإلى قاعدتها المالية غير المأمونة، وإلى افتقارها إلى التأييد الشعبي العريض، وإلى جنوحها لعمل خطط اقتصادية من دون أفاق واقعية لتحقيقها، ونظرا لذلك فقد وصفت بأنها مجرد منتدى دردشة لرؤساء الدول الإفريقية.

كما عرفت المنظمة عدم التزام رؤساء الدول والحكومات الحضور بأنفسهم، واكتفائهم بإرسال ممثليهم المعتمدين، الذين لا يملكون من الاختصاصات والصلاحيات ما يجعلهم قادرين على اتخاذ القرارات، وهذا ما دفع بتونس وزامبيا إلى طلب تعديل المادة التاسعة من ميثاق المنظمة، والخاصة بدورات اجتماعات المؤتمر، باشتراط حضور رؤساء الدول شخصيا، إلا أن هذا الاقتراح لم يلق التأييد، زيادة على أزمات أخرى تعرضت لها المنظمة، تتعلق بتحديد مكان انعقاد مؤتمر رؤساء الدول والحكومات، وأخرى تتعلق بتمثيل الدول وتشكيل الوفود نظرا لكثرة الانقلابات العسكرية.

إذا نظرنا إلى الناحية الموضوعية المتعلقة بالأهداف التي رسمتها المنظمة، فقد ركزت على قضية التحرير والتخلص من الاستعمار، إذ حصلت ثمانية عشر دولة على استقلالها منذ قيام المنظمة حتىسنة 1970، إلى جانب تدخلها في النزاعات التي هددت سلامة القارة وأمنها، والتأكيد على مبدأ احترام الحدود القائمة، غير أن تقييم دور المنظمة في تحقيق الاندماج والوحدة والتنسيق والتعاون بين دول هذه المنظمة، يشكل المعيار الحقيقي للحكم على نشاط المنظمة، وقد جاءت الوقائع لتأكد ضعف الخطوات التي اتخذت في المجالات التي كان يمكنها أن تساعد على تحقيق النجاح المنشود.

فعلى صعيد النظم القانونية السائدة في الدول الأعضاء، لم يتخذ أي إجراء عملي يرمي إلى توحيد أو تقريب هذه النظم فكل دولة إفريقية أسيرة لمصالحها الوطنية، وفي المجال الاقتصادي رغم إدراك الدول الإفريقية للأهمية البالغة لإيجاد حل للمشاكل التي تعاني منها، إذ بقيت الدول الإفريقية على علاقة مع الدول الخارجية خاصة في المجال الاقتصادي، وبالتالي مارست هذه الدول نفوذا على دول القارة، وقد عبر الرئيس نكروما على ذلك بأنه أثر استعماري جديد، واتهم هذه الدول بأنها منحت الاستقلال الصوري لدول القارة واحتفظت بالسيطرة الاقتصادية.

ولم تتخذ الدول الأعضاء خطوات جديدة في مجال التعاون الاقتصادي إلا في وقت متأخر، وإن كان مؤتمر أبيدجان بساحل العاج المنعقد من09 إلى13 ماي1973 يعد خطوة في محاولة لإيجاد تعاون اقتصادي، لكن تقرير هذا المؤتمر لم يضع برنامجا زمنيا للتنفيذ ولم يقدم مشروعا تطبيقيا عمليا،

لذلك دعت إلى مؤتمر قمة إفريقي لمناقشة الأوضاع الاقتصادية للقارة الإفريقية، عقد في لاغوس من28 إلى29 أبريل1990 وقد تبنت القمة خطة عمل من بين ما ترمي إليه إيجاد سوق مشتركة إفريقية في2000، وجعل القارة ذات اكتفاء ذاتي، غير أن القادة الأفارقة لم يتحمسوا إلى ذلك كثيرا، وإنما ركزوا على الوضع السيء لاقتصاديات الدول الإفريقية، دون البحث في الأسباب الحقيقية لذلك واتخاذ إجراءات فعالة لمعالجتها، بل اقتصر الأمر على النيات الطيبة والتصريحات الرنانة، من دون وضع مخططات وبرامج لتحقيق التعاون بين الدول الأعضاء، فالتبادل الاقتصادي بين الدول في أدنى درجاته وكل ما توصل إليه هو توقيع معاهدة أبوجا (نيجيريا) في03 جوان 1991ودخلت حيز التنفيد في12 ماي 1994.

ثانيا: تحول منظمة الوحدة الإفريقية إلى الاتحاد الإفريقي.

تعرضت منظمة الوحدة الإفريقية للانتقاد بسبب أساليبها الإجرائية المطولة، التي يقتضيها الرجوع إلى الدول، مما أعاق سرعة العمل فيها، وعجزها عن التدخل بسبب مبدأ احترام سيادة الدول، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، كما وضحت في مؤتمر القمة الإفريقية الثاني رغبت رؤساء دول المؤتمر اتجاه إقامة حكومة اتحادية لإفريقيا، وحمل لواء هذه الدعوى الدكتور نكروما، وقد تردد ذلك في خطابه للدفاع عن فكرة الحكومة الاتحادية، ولخص وجهة نظره بشأن هذه الحكومة بأنه اقترح إطار لحكومة اتحادية لإفريقيا تتكون من مؤتمر رؤساء الدول والحكومات، يرأسه رئيس منتخب من بين رؤساء الدول والحكومات للدول الإفريقية المستقلّة، على أن توجد هيئة تنفيذية تتمثل في مجلس وزراء يرأسه رئيس وزراء، كما يوجد مجلس اتحادي يتكون من مجلسين (مجلس الشيوخ، مجلس نواب).

وأوضح نكروما فكرته بقوله: "ولا أعني بذلك إلغاء أي سيادة إذ كلما زاد عدد الدول المستقلة في حكومة اتحادنا كلما أصبحت وحدتنا أقوى، وأصبحت كل دولة ذات سيادة داخل الوحدة أكثر حرية في العناية بمشكلاتها المحدودة والتي تنفرد بها"، كما قال في موضع آخر من خطابه: "إن المبادئ

المحددة التي تتمثل في ذهني هي الدفاع والسياسة الخارجية والتنمية الاقتصادية ويشمل ذلك توحيد العملة في إفريقيا".

هذه الأفكار الطموحة للرئيس نكروما في الستينات، قد رددها الرئيس الليبي معمر القذافي عندما نادى بتطوير المنظمة وإقامة ولايات متحدة إفريقية، حتى لا يتم تهميش القارة الإفريقية في الأحداث العالمية، خاصة بعد التغييرات الدولية، وذلك عند حضوره في القمة الخامسة والثلاثين لمجلس رؤساء الدول والحكومات لمنظمة الوحدة الإفريقية المنعقد بالجزائر خلال الفترة من12 إلى14 جويلية 1999، فقدم دعوة لاستضافة بلده لمؤتمر استثنائي، وقد وافق المؤتمر على قبول دعوة الرئيس الليبي لعقد مؤتمر استثنائي للمنظمة في مدينة سرت في بداية سبتمبر من العام ذاته، إذ تناقش فيه سبل تفعيل منظمة الوحدة بما يتماشى مع التطورات السياسية والاقتصادية العالمية، وبما يضمن للقارة الحفاظ على مقدرتها ومكانتها في إطار العولمة، فصدر بيان تناول عددًا من الموضوعات يأتي في مقدمتها الضرورة الملحة لإنشاء الاتحاد الإفريقي.

انعقدت قمة سرت الاستثنائية لمجلس رؤساء الدول والحكومات الإفريقية لمنظمة الوحدة الإفريقية خلال الفترة من06 إلى09 سبتمبر1999، وفيها نوقشت كيفية توحيد القارة وقد قدمت ليبيا مشروع أطلق عليه الولايات المتحدة الإفريقية يتكون من ثلاثة عشر مادة، وقد اختتمت القمة أعمالها بإصدار إعلان سرت الذي يتكون من ثماني نقاط في الديباجة وست من المقررات. ضمن الفقرات العامة لذلك الإعلان تشكل دوافع إنشاء الاتحاد الإفريقي، كبديل لفكرة الولايات المتحدة الإفريقية ومن بين ما تضمنه:

-إنشاء الاتحاد الإفريقي تماشيا مع المقاصد التي نصّ عليها ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية والنصوص الواردة في المعاهدة المنشئة للجماعة الاقتصادية الإفريقية.

ولقد فوض المجلس الوزاري لمنظمة الوحدة الإفريقية إعداد مسودّة الوثيقة المنشئة للاتحاد، وعليه أن يقدم تقريره بذلك إلى الدورة العادية السادسة والثلاثين لرؤساء الدول والحكومات

لعام2000، كما طالب المجلس الدول الأعضاء بالإسراع إلى استكمال عملية التصديق بحلول ديسمبر2000 حتى يتم اعتماد القانون التأسيسي رسميا في عام2001، وذلك في قمة غير عادية في مدينة سرت، لذلك قامت الأمانة للمنظمة بإعداد مشروع نص القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي، الذي تمت دراسته بجانب بروتوكول إنشاء برلمان عموم إفريقيا على مستوى الخبراء والقانونيين والبرلمانيين المجتمعين بأديس أبابا في الفترة من17 إلى21 أفريل2000، وبطرابلس في الفترة من27 إلى30 ماي2000، ثم على مستوى المؤتمر الوزاري المنعقد في الفترة من31 ماي إلى 02جوان2000.

ولقد عقد مجلس وزراء الدول والحكومات دورته السادسة والثلاثين بلومي عاصمة الطوغو، خلال الفترة من10إلى12 جويلية2000، وتم تنفيذ مقررات قمة سرت، فتم اعتماد القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي رسميا في11 جويلية 2000، ووقعت عليه سبعة وعشرون دولة إفريقية. تكون من ديباجة وثلاثة وثلاثون مادة وتحددت به أهداف الاتحاد وتكوين أجهزته، حيث أضيفت أجهزة هامة (برلمان عموم إفريقيا، محكمة عدل إفريقية إلى جانب اجهزة اخرى)، وتقرر أن يدخل هذا التنظيم حيز التنفيذ باكتمال تصديق ثلثي الدول. ويبقى العمل بميثاق المنظمة ساريا لفترة انتقالية مدتها سنة واحدة من دخوله حيز التنفيذ، لتتمكن منظمة الوحدة الإفريقية والجماعة الاقتصادية من اتخاذ التدابير اللازمة فيما يتعلق بتحويل أصولها وخصومها إلى الاتحاد الإفريقي.

وفي القمة الاستثنائية الخامسة لمجلس رؤساء الدول والحكومات لمنظمة الوحدة الإفريقية التي عقدت في سرت بليبيا خلال01 و02 مارس 2001، أعلن رؤساء القارة الإفريقية قيام الاتحاد الإفريقي رسميا في02مارس2001، وجاء هذا الإعلان كإعلان سياسي، إذ يظل إنشاء الاتحاد الإفريقي بالمفهوم القانوني مرتبط بإيداع وثائق التصديق، فدخل حيز التطبيق في26 ماي 2001 بعد اكتمال عملية التصديق، وذلك بعد أن صادقت عليه ست وثلاثين دولة وهي أغلبية الثلثين المطلوبة، وتم إبلاغ جميع الدول بقيام الاتحاد الجديد ودخوله حيز النفاذ، لتبدأ الفترة الانتقالية ومدتها عام على الأقل، لتمكين منظمة الوحدة الإفريقية والجماعة الاقتصادية الإفريقية من تحويل أصولها وخصومها إلى الاتحاد الإفريقي.

وتقرر أن تشهد القمة السابعة والثلاثين تحول منظمة الوحدة الإفريقية إلى الاتحاد الإفريقي، وتحضير مسودات البروتوكولات المتعلقة بإنشاء أجهزة ومؤسسات الاتحاد، وقد عقد مؤتمر رؤساء الدول والحكومات دورته العادية السابعة والثلاثين في لوساكا عاصمة زامبيا، من09 إلى11 جويلية 2001 واعتبرت القمة الختامية للمنظمة الوحدة الإفريقية.

وثم الإعلان عن الاتحاد الإفريقي في مؤتمر تاريخي في دوربان بجنوب إفريقيا عند نهاية السنة الانتقالية، في صبيحة الثلاثاء الموافق ل09 جويلية2002 بحضور رؤساء دول وحكومات حوالي خمسين دولة ليحل محل منظمة الوحدة الإفريقية، لكن لا يعمل مثلها كجهاز سياسي فقط، بل يستهدف التكامل الاقتصادي والتنمية الاجتماعية التي لا بد أن تقود إلى وحدة سياسية، بحيث يأمل الأفارقة أن يكون هذا الاتحاد بداية جديدة لإنهاء الصراعات والحروب الأهلية، ومحاربة الفقر، وتبني الديمقراطية في القارة الإفريقية وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية واحترام حقوق الإنسان.

ذلك أن المراقبون السياسيون ظلوا ينظرون إلى منظمة الوحدة الإفريقية على أنها ناد للحكومات، لم يعط ميثاقها اعتبارا للمشاركة الشعبية وهذا ما تداركه قانون الاتحاد الإفريقي بنصه على تكوين برلمان عموم إفريقيا ضمن أجهزة الاتحاد، مما قد يسهم في المشاركة الشعبية، كما حرصت قمة سرت(09 إلى11 جويلية2001)، على حث الدول الأعضاء على بدل الجهد من أجل الترويج للاتحاد الإفريقي على المستوى الشعبي (المواطن الإفريقي)، حتى لا يبقى الاتحاد منحصرا في إرادة النخب الإفريقية الحاكمة.

وقد أكد تقرير الأمين العام الذي قدمه إلى المؤتمر الوزاري الرابع والسبعين في لوساكا في جويلية 2001، حول تنفيذ مقررات قمة سرت المتعلق بإنشاء الاتحاد الإفريقي، أن الاتحاد جزء من المسعى العام لتعزيز الوحدة والتعاون والتنسيق، وتزويد القارة بإطار قانوني ومؤسسي، وأن الدافع الرئيسي إلى إنشاء الاتحاد هو الحرص على تعميق و تعزيز التلاحم والتضامن والتكامل بين البلدان والشعوب

الإفريقية وأن إحلال الاتحاد محل منظمة الوحدة الإفريقية هو لتأسيس منظمة ذات حيوية تستطيع أن تستجيب لتحديات العولمة وليس إنشاء منظمة تكون امتداد لمنظمة الوحدة الإفريقية تحت اسم أخر.

مؤسسات الاتحاد الإفريقي

يضم الاتحاد الإفريقي العديد من المؤسسات والأجهزة التابعة له أهمها:

-1 مؤتمر الاتحاد (الجمعية العامة): هو مؤتمر رؤساء القارة الإفريقية الذي يعقد لدورة واحدة في العام، ويتألف من رؤساء الدول الأعضاء وحكوماتها، ويتم فيه طرح الآراء من قبل رؤساء الدول الإفريقية ومراجعة ما تم في المؤتمرات السابقة، وهو الهيئة الرئاسية العليا للاتحاد الإفريقي، ويتم اتخاذ القرارات في الجمعية العامة للإتحاد الإفريقي بالإجماع أو بأغلبية الثلثين.

-2 أمانة الاتحاد: وهي لجنة تقوم بدور الأمانة العامة للاتحاد الإفريقي، وتتكون من رئيس المفوضية الذي ينتخب لمدة محددة، وعشرة مفوضين ومقر اللجنة الرئيسي في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا، ويقع على عاتق المجلس التنفيذي تحديد مهام ومسؤوليات الأمانة العامة وتنسيق أولوياتها.

-3 المجلس التنفيذي (وزراء الخارجية): يتكون من وزراء خارجية الدول الأعضاء ويكون المجلس التنفيذي مسؤلا أمام الجمعية العامة للاتحاد الإفريقي، حيث يقوم بإعداد القرارات للجمعية العامة لمناقشتها والموافقة عليها من قبل القادة الأفارقة.

-4 برلمان عموم إفريقيا: وهو أعلى سلطة تشريعية في الاتحاد الإفريقي ويقع مقره الرسمي في مدينة "ميدراند" بجنوب إفريقيا. ويعمل بشكل وثيق مع كل البرلمانات الإفريقية الأخرى لصياغة التشريعات التي تقود القارة الإفريقية. ويتكون برلمان عموم إفريقيا من 265 عضوًا يتم اختيارهم عبر الانتخاب من جميع الدول الأعضاء المكونة للاتحاد.ويهدف تشكيل البرلمان إلى توفير مشاركة الشعوب الإفريقية في صياغة التشريعات التي ترسم سياسة الاتحاد الإفريقي وتحدد توجهاته وأهدافه.

-5 محكمة العدل الإفريقية: تم اعتماد البروتوكول الخاص لإنشاء هذه المحكمة في عام 2003، وينص قانونها التأسيسي على أنه أنشئت للبت في الخلافات بين الدول الأعضاء حول تفسير المعاهدات الخاصة بالاتحاد الإفريقي .ومن المنتظر أن يحل محل هذا البروتوكول بروتوكول آخر لإنشاء

محكمة العدل وحقوق الإنسان الإفريقية، والتي ستضم قسما للمسائل القانونية وآخر لأحكام معاهدات حقوق الإنسان.

-6 لجنة الممثلين الدائمين الاتحاد الإفريقي (السفراء): وهي لجنة ذات مهام رقابية ويعين لها سفراء من ذوي الخبرة من قبل الدول الإفريقية المنضوية تحت الاتحاد الإفريقي. ولدى اللجنة جدول زمني لاجتماعاتها وتقوم اللجنة بإعداد المهام للمجلس التنفيذي قبل أن يحيلها إلى الجمعية العامة.

-7مجلس السلم والأمن الإفريقي: هو جهاز تابع للاتحاد الإفريقي والمسؤول عن تنفيذ قرارات الاتحاد وهو يشبه إلى حد ما مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة، حيث يتكون مجلس السلم والأمن الإفريقي من خمسة عشر عضوًا (دولة) منتخبًا، منهم عشرة ينتخبون لمدة عامين، وخمسة أعضاء لمدة ثلاثة أعوام. ويتم انتخاب الأعضاء من قبل الجمعية للاتحاد الإفريقي بحيث تعكس التوازن الإقليمي في إفريقيا، فضلا عن معايير الآخر تتعلق بقدرة الدول الأعضاء في هذا المجلس على المساهمة عسكريا وماليا للاتحاد.

وقد تأسس هذا المجلس وفقا للبروتوكول الذي أقرته أول قمة للاتحاد الإفريقي في ديربان عام 2002، بهدف تعزيز الأمن والسلام والاستقرار في إفريقيا. يهدف المجلس للدفاع عن وحدة الدول الإفريقية والحفاظ على سيادة أراضيها واستقلالها، كما يعمل على تعزيز السلم والأمن الإفريقي، وعلى تسوية النزاعات بين الدول الأعضاء بطرق السلمية، وبناء السلام وإعادة التعمير في فترة ما بعد النزاعات.

كما يهدف المجلس إلى تعزيز وتشجيع الممارسات الديمقراطية والحكم الرشيد وسيادة القانون وحماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وذلك كجزء من الجهود الرامية إلى منع النزاعات. ومن مهام المجلس أيضا العمل على وضع سياسة دفاع مشتركة للاتحاد الإفريقي.

-8 المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي: وهو يهتم برعاية الاتحادات الإفريقية ومنظمات المجتمع المدني الإفريقية وتسجيلها في المفوضية الإفريقية، كما يقوم بتقديم الدعم المالي لهذه المنظمات والاتحادات الإفريقية بغرض تقليل اعتمادها على الدعم القادم من خارج القارة الإفريقية.

-9 المؤسسات المالية للاتحاد: يهدف الاتحاد الإفريقي لتحقيق التكامل الاقتصادي بين دول القارة وتوحيد العملة الإفريقية وذلك بحلول عام 2028 .ولهذا الغرض تم تأسيس عدد من المؤسسات النقدية والمالية التابعة للاتحاد، ومن بينها: البنك المركزي الإفريقي ومقره بمدينة أبوجا النيجيرية، وصندوق النقد الإفريقي ومقره مدينة ياوندي عاصمة الكاميرون.

اللغات الرسمية المعمول بها في الاتحاد الإفريقي: لغات العمل المعتمدة داخل الاتحاد الإفريقي هي العربية، والفرنسية، والإنجليزية، والبرتغالية، والإسبانية، وأي لغة أفريقية أخرى فهي لغة رسمية في الاتحاد ولكن لغات العمل هي اللغات الخمس المشار إليها.

اتحاد المغرب العربي

لقد كانت فكرة إنشاء ''اتحاد المغرب العربي ''واعدة بمستقبل مشرق لشعوب المنطقة تنسي سنوات من النكسات التي عاشتها الدول العربية بصفة عامة ودول المنطقة خاصة، اتحاد تذوب فيه الخلافات والمشاكل العالقة لصالح اندماج اقتصادي وتحالف سياسي يعزز الانسجام الشعبي والثقافي والتاريخ المشترك لشعوب المنطقة، لكن هذا الاتحاد ستعترضه مشاكل عديدة منذ تأسيسه سنة 1989 إلى يومنا هذا.

أسست الدول المغاربية سنة 1989 اتحادا سمي ب''اتحاد المغرب العربي''، حيث كانت الرغبة في إنشاء هذا التكتل قبل ذلك التاريخ في محطات كثيرة بالنظر إلى ما يجمع دول المنطقة من تاريخ مشترك ووحدة الدين واللغة والأرض وكذلك المصير، فما يجمع هذه الدول أكثر مما يفرقها رغم ما خلفه الاستعمار الأجنبي من آثار سيئة وعوامل التفرقة ساهمت في تأخير هذا الاتحاد لسنوات بعد الاستقلال.

تأسس اتحاد المغرب العربي، بتاريخ 17فيفري 1989 م بمدينة مراكش بالمغرب، ويتألف من خمس دول تمثل في مجملها الجزء الغربي من العالم العربي وهي : الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا وموريتانيا . وذلك من خلال التوقيع على ما سمي بمعاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي .

رغم تفاوت دول الاتحاد من حيث الوزن الاقتصادي والسياسي والجغرافي، إلا أن سمة التكامل كانت هي الرهان الذي ارتكز عليه زعماء الدول من خلال هذا الاتحاد من أجل تحقيق اكتفاء ذاتي لدوله، على غرار ما تقوم به اتحادات مجاورة خاصة تجربة ''الاتحاد الأوروبي'' التي استطاعت تحقيق تكامل اقتصادي وتوافق سياسي كبيرين. فدول ''الاتحاد المغرب العربي'' طالما شكلت عبر التاريخ دولة واحدة متحدة من ''تونس'' إلى ''نواكشوط''، كما خاضت حروبا تحررية مشتركة ضد الاحتلال الأجنبي الذي كان أول من وضع حدودا سياسية تفصل بين هذه الدول.

إن ''اتحاد المغرب العربي'' جاء في إطار السياق التاريخي المشترك ووحدة الإقليم الجغرافي والدين وتمازج الدماء المغاربية أثناء الكفاح التحريري، والرغبة المشتركة في توظيف تلك العوامل لتحقيق مصير كامل دول المنطقة أساسه التضامن والتكامل ورفع تحديات التنمية، كل ذلك وسط بيئة دولية أصبحت تشهد تكاثر ظاهرة التكتلات الجهوية وتأثيرها في العلاقات الدولية وكافة المجالات. فبداية التأسيس لهذا التكتل في شمال إفريقيا لم تكن في أول الأمر لها صبغة رسمية، بل كانت رغبة بعض الشباب المثقف الحالم بوحدة واندماج مغاربي كفيل بمواجهة التحديات المشتركة.

لقد كان تواجد مستعمر مشترك في كل من الجزائر والمغرب وتونس عاملا مؤثرا وحاسما في خلق شعور بالتضامن والتعاون بين النخب الوطنية لمواجهة فرنسا، حيث انضمت كل من ليبيا وموريتانيا لمشاريع بناء وحدة مغاربية في سبعينيات القرن الماضي.

وتحولت باريس في عشرينيات القرن الماضي إلى مركز التقاء الطلبة الجزائريين والمغاربة والتونسيين الذين تكتلوا في منظمات ذات توجه مغاربي، وتم إنشاء جمعية لها بعد مغاربي سنة 1925 تحت اسم ''نجمة شمال إفريقيا'' برئاسة الجزائري ''مصالي الحاج''، هدف الجمعية كان تنظيم المقاومة من أجل استقلال دول شمال إفريقيا الثلاث. غير أن فكرة المغرب العربي الموحد ستكون جمعية ''الطلبة المسلمين

الشماليين الإفريقيين'' والتي أسست سنة 1927 أول من سيدعو إليها، حيث اقترحت توحيد البرامج التعليمية من أجل الحفاظ على الهوية المغاربية وترسيخ روابط الوحدة الوطنية في شمال إفريقيا.

إن إنشاء اتحاد المغرب العربي والتوقيع على اتفاقية تؤشر على بداية التعاون الرسمي لدوله؛ هي ثمرة وتجسيد لواقع كانت تعيشه شعوب المنطقة بشكل فعلي من إيواء ودعم لأعضاء المقاومة وجيوش التحرير لدول المنطقة، وكذلك التبادل التجاري ومرور القوافل والأفراد قبل الاستعمار حيث لم تكن هناك حدود سياسية تفصل بين دول المنطقة. فقرار الاتحاد هو مطلب شعبي قبل أن يكون قرارا سياسيا، غير أن القرار بإنشاء الاتحاد اعتبر خطوة شجاعة بالنظر إلى المشاكل التي ستعرفها دول المنطقة بعد خروج الاستعمار وما خلف وراءه من مشاكل ساهمت في تأخير هذا الاتفاق.

لقد كانت قمة ''زرالدة'' بالجزائر لرؤساء الدول المغاربيين في جوان 1988 إثر انتهاء القمة الاستثنائية للجامعة العربية، بداية لمسلسل الاتحاد المغاربي حيث صادق رؤساء الدول الخمس على خلق لجنة للتفكير من أجل صياغة اتفاقية متعددة الأطراف تأسس ''لاتحاد المغرب العربي''. حيث فسر مسؤولون في السياسة الخارجية في دول الاتحاد عن سبب خلقه في نقاط ثلاث:

أولا: المسؤولون الجزائريون والتونسيون والمغاربة، يحرصون على أن إنشاء هذا الاتحاد الجهوي استجابة للتحديات التي تفرضها المجموعة الأوروبية الموسعة نحو البحر الأبيض المتوسط سنة 1986، والتهديد الذي سيحدثه خلق سوق أوروبية مشتركة على اقتصاديات دول المغرب العربي.

ثانيا :المتغيرات على الصعيد الدولي والتوجه نحو خلق فضاءات اقتصادية جهوية –كالمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا– وحسب الطرح المغربي فذلك يستوجب إحداث فضاء اقتصادي يمكنه مواجهة تحديات اقتصاد معولم باستمرار، أصبح الانعزال فيه يساوي التهميش.

ثالثا: بالنسبة للعقيد الراحل ''معمر القدافي'' والرئيس المخلوع ''زين العابدين بن علي''، فقد اعتبرا أن الاندماج الجهوي في سياق وحدوي عربي استجابة لطموحات الشعوب المغاربية التي تطمح إلى وحدة عربية بشكل تدريجي يبدأ من المنظمات الجهوية، كمجلس التعاون الخليجي ومجلس التعاون العربي.

يمكن القول أن إنشاء ''اتحاد المغرب العربي'' كان لبنة أساسية في إطار العمل العربي المشترك، غير أن هذا الاتحاد كان فرصة لتعزيز موقع بعض حكام المنطقة في مناصبهم كالرئيس التونسي الذي كان قد أتى إلى الحكم بعد انقلابه على الرئيس ''بورقيبة''، والعقيد ''معمر القذافي'' الذي جاء إثر انقلاب عسكري، حيث كان خلق هذا الكيان مناسبة لتعزيز الأطروحات التي برروا بها وصولهم إلى الحكم من قبيل الوحدة العربية والتقدم الاقتصادي لشعوب المنطقة عن طريق الاتحاد. لكن وبعد مرور سنين طويلة على هذا الاتفاق، فإنه لم يتمكن من تحقيق أهدافه المنشودة بسبب العديد من المشاكل التي تتخبط فيها دوله رغم توفر جميع مقومات نجاحه.

ظهرت فكرة الاتحاد المغاربي قبل الاستقلال وتبلورت في أول مؤتمر للأحزاب المغاربية الذي عقد في مدينة طنجة بتاريخ 28-1958/4/30 والذي ضم ممثلين عن حزب الاستقلال المغربي والحزب الدستوري التونسي وجبهة التحرير الوطني الجزائرية .

وبعد الاستقلال كانت هناك محاولات نحو فكرة تعاون وتكامل دول المغرب العربي، مثل إنشاء اللجنة الاستشارية للمغرب العربي عام 1964 لتنشيط الروابط الاقتصادية بين دول المغرب العربي، وبيان جربة الوحدوي بين ليبيا وتونس عام 1974 ,ومعاهدة مستغانم بين ليبيا والجزائر ,ومعاهدة الإخاء والوفاق بين الجزائر وتونس وموريتانيا عام 1983. وأخيرا اجتماع قادة المغرب العربي بمدينة زرالده في الجزائر يوم 1988/6/10, وإصدار بيان زرالده الذي أوضح رغبة القادة في إقامة الاتحاد المغاربي العربي وتكوين لجنة تضبط وسائل تحقيق وحدة المغرب العربي .

أعلن عن قيام اتحاد المغرب العربي في 17 فبراير/شباط 1989 بمدينة مراكش من قبل خمس دول هي المغرب والجزائر وتونس وليبيا وموريتانيا.

القادة الموقعون على إنشاء اتحاد المغرب العربي، ((معمر القذافي (ليبيا)، معاوية ولد سيد أحمد طايع(موريتانيا)، الشاذلي بن جديد(الجزائر)، الحسن الثاني) (المغرب)، زين العابدين بن علي))تونس .(في 17فبراير، 1989، في مراكش، المغرب.

وفيما يلي تعريف بالاتحاد من خلال المحاور التالية :

يهدف الاتحاد المغاربي إلى فتح الحدود بين الدول الخمسة لمنح حرية التنقل الكاملة للأفراد والسلع، والتنسيق الأمني، ونهج سياسة مشتركة في مختلف الميادين، والعمل تدريجيا على تحقيق حرية تنقل الأشخاص وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال فيما بينها .

كذلك من مبادئ اتحاد المغرب العربي أنه يهدف إلى :

-1تمتين أواصر الإخوة التي تربط الدول الأعضاء وشعوبها بعضها ببعض ؛ تحقيق تقدم رفاهية مجتمعاتها والدفاع عن حقوقها ؛

-2المساهمة في صيانة السلام القائم على العدل والإنصاف ؛

-3نهج سياسة مشتركة في مختلف الميادين

-4 .العمل تدريجيا على تحقيق حرية تنقل الأشخاص وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال فيما بينها

وتهدف السياسة المشتركة المشار إليها أعلاه إلى تحقيق الأغراض التالية :

- في الميدان الدولي : تحقيق الوفاق بين الدول الأعضاء وإقامة تعاون دبلوماسي وثيق بينها يقوم على أساس الحوار.
- في ميدان الدفاع : صيانة استقلال كل دولة من الدول الأعضاء.

خريطة اقتصادية للمغرب العربي

- في الميدان الاقتصادي : تحقيق التنمية الصناعية والزراعية والتجارية والاجتماعية للدول الأعضاء واتخاذ ما يلزم اتخاذه من وسائل لهذه الغاية، خصوصا بإنشاء مشروعات مشتركة وإعداد برامج عامة ونوعية في هذا الصدد.
- في الميدان الثقافي : إقامة تعاون يرمي إلى تنمية التعليم على كافة مستوياته وإلى الحفاظ على القيم الروحية والخلقية والمستمدة من تعاليم الإسلام السمحة وصيانة الهوية القومية العربية واتخاذ ما يلزم اتخاذه من وسائل لبلوغ هذه الأهداف، خصوصا بتبادل الأساتذة والطلبة

وإنشاء مؤسسات جامعية وثقافية ومؤسسات متخصصة في البحث تكون مشتركة بين الدول الأعضاء.

الهيكل التنظيمي

حسب اتفاقية التأسيس يتكون الاتحاد من أجهزة تشريعية وتنفيذية وقضائية على النحو التالي:

مجلس الرئاسة

يتألف من رؤساء الدول الأعضاء وهو أعلى جهاز في الاتحاد، ولإجماع رؤساء الدول الأعضاء فقط سلطة اتخاذ القرار. ويتناوب رؤساء الدول الأعضاء على رئاسة المجلس لمدة سنة.

مجلس وزراء الخارجية

مهمته التحضير لدورات مجلس الرئاسة والنظر في اقتراحات لجنة المتابعة واللجان الوزارية المتخصصة وتنسيق السياسات والمواقف في المنظمات الإقليمية والدولية.

ويتكون المجلس من الوزراء المكلفين بالشؤون الخارجية في بلدان الاتحاد، ويشترط حضور جميع الأعضاء لصحة عقد دورته العادية الاستثنائية بدعوة من الرئاسة أو بناء على طلب أحد الأعضاء.

لجنة المتابعة

تتألف من الأعضاء الذين تم تعيين كل واحد منهم في مجلس وزراء دولته أو لجنته الشعبية العامة لمتابعة شؤون الاتحاد، وتقوم لجنة المتابعة بمتابعة قضايا الاتحاد بصفة تكاملية مع بقية هيئات الاتحاد، وتعمل بالتنسيق مع بقية الهيئات لا سيما مع الأمانة العامة واللجان الوزارية المتخصصة تفاديا للازدواجية، بينما تعرض لجنة المتابعة نتائج أعمالها على مجلس وزراء الخارجية.

اللجان الوزارية المتخصصة

عمل مجلس رئاسة الاتحاد على إنشاء عدة لجان وزارية في قراره بتاريخ 23 يناير/كانون الثاني 1990 كالآتي: يكون لاتحاد المغرب العربي أربع لجان وزارية متخصصة هي:

أولا- لجنة الأمن الغذائي:

تهتم بقطاعات الفلاحة والثروة الحيوانية، والمياه والغابات، والصناعات الفلاحية والغذائية، واستصلاح الأراضي، والصيد البحري، وتجارة المواد الغذائية، والبحث الزراعي والبيطري، والبيئة، ومؤسسات الدعم الفلاحي.

ثانيا- لجنة الاقتصاد والمالية:

تهتم بميادين التخطيط، والطاقة، والمعادن، والتجارة، والصناعة، والسياحة، والمالية، والجمارك، والتأمين والمصارف وتمويل الاستثمار، والخدمات، والصناعة التقليدية.

ثالثا- لجنة البنية الأساسية:

تهتم بقطاعات التجهيز والأشغال العمومية، والإسكان والعمران، والنقل والمواصلات، والبريد، والري.

رابعا- لجنة الموارد البشرية:

تهتم بمجالات التعليم، والثقافة، والإعلام، والتكوين، والبحث العلمي، والشؤون الاجتماعية، والتشغيل، والرياضة، والشبيبة، والصحة، والعدل، والإقامة وتنقل الأشخاص، وشؤون الجالية المغاربية.

وتقوم اللجان الوزارية المتخصصة بالتعاون مع لجنة المتابعة والأمانة العامة بوضع التصور للخطط والجداول الزمنية اللازمة لتنفيذ برنامج عمل الاتحاد المصادق عليه من طرف مجلس الرئاسة.

وكذلك تتكون اللجان الوزارية المتخصصة من الوزارات والأمانات الشعبية المعنية حسب القطاعات التي تدخل في مهامها، كما تتفرع عن اللجان الوزارية المتخصصة مجالس وزارية قطاعية وفرق عمل حسب ما يقتضيه عملها، وعليها الاستعانة بذوي الخبرة والكفاءات المغاربية.

وتعرض اللجان الوزارية المتخصصة نتائج أعمالها على مجلس وزراء الخارجية وتمارس نشاطها بالتنسيق مع لجنة المتابعة والأمانة العامة.

الأمانة العامة

للاتحاد أمانة عامة مقرها العاصمة المغربية الرباط، وحسب المعاهدة التأسيسية تتكون من أمين عام يعينه مجلس الرئاسة لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، ومن عدد كاف من الموظفين ينتدبهم الأمين العام قدر الحاجة من بين مواطني الاتحاد على أساس الكفاءة والولاء لأهداف الاتحاد والتوزيع العادل بين الدول الأعضاء ووفقا للوائح الداخلية للأمانة العامة. وتقوم الأمانة العامة بالمهام الأساسية التالية:

1 العمل على تنفيذ قرارات مجلس رئاسة اتحاد المغرب العربي بالتنسيق مع سائر أجهزة الاتحاد.

2 المساهمة في إعداد الخطط التنفيذية لبرنامج عمل الاتحاد بالتعاون مع لجنة المتابعة.

3 إعداد البحوث والدراسات وتوفير المعلومات والوثائق، وإبداء الرأي المتخصص مع الاستعانة وعلى وجه الأولوية وعند الاقتضاء بالكفاءات المغاربية.

4 إعداد التقارير الدورية حول التقدم الحاصل في بناء الاتحاد.

5 الاضطلاع بأعمال السكرتارية لمجلس الرئاسة ومجلس وزراء الخارجية ولجنة المتابعة واللجان الوزارية المتخصصة بالتعاون مع البلد المضيف وتوثيق هذه الأعمال.

6 حفظ وثائق ومستندات الرئاسة ومجلس وزراء الخارجية ولجنة المتابعة واللجان الوزارية المتخصصة ومجلس الشورى والهيئة القضائية وكل مستند رسمي للاتحاد بما فيها وثائق المصادقة على الاتفاقيات الجماعية المبرمة في إطار الاتحاد.

7 العمل على التنسيق بين الأجهزة الاتحادية المتخصصة في المجالات الإعلامية والتوثيق، بهدف تكوين رصيد متطور من المعلومات الإحصائية والمرجعية عن الدول الأعضاء في مختلف القطاعات وأوجه نشاط العمل الاتحادي, وجعلها متاحة للممارسين.

8 ربط الصلة بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية والأمانات العامة للتجمعات العربية لتحديد ميادين التعاون تعزيزا للعمل العربي المشترك, والتعاون مع التجمعات المماثلة الأفريقية والتجمعات والمنظمات الدولية الأخرى وذلك بالتنسيق مع أجهزة الاتحاد.

9 ربط الصلة بالجمعيات الشعبية والمنظمات غير الحكومية لدعم مسيرة الاتحاد.

مجلس الشورى

ويمثل مجلس الشورى الجهاز التشريعي للاتحاد, ويتألف من عشرين عضوا عن كل دولة عضو في الاتحاد يقع اختيارهم من الهيئات النيابية للدول الأعضاء أو وفقا للنظم الداخلية لكل دولة. ويبدي مجلس الشورى رأيه فيما يحيله عليه مجلس الرئاسة من مشاريع وقرارات، كما له أن يرفع لمجلس الرئاسة ما يراه من توصيات لتعزيز عمل الاتحاد وتحقيق أهدافه. ويتكون المجلس من اللجان الوزارية المتخصصة.

الهيئة القضائية

تتألف من قاضيين عن كل دولة تعيّنهما الدولة المعنية لمدة ست سنوات، ويتم تجديد نصف الهيئة كل ثلاث سنوات، ورئيس الهيئة ينتخب من بين أعضائها لمدة عام ومقرها نواكشوط.

وهي تختص بالنظر في النزاعات المتعلقة بتفسير وتطبيق المعاهدات والاتفاقيات المبرمة في إطار الاتحاد التي يحيلها إليها مجلس الرئاسة أو إحدى دول الأطراف في النزاع، وتكون أحكام الهيئة ملزمة ونهائية، وتقوم كذلك بتقديم الآراء الاستشارية في المسائل القانونية التي يعرضها عليها مجلس الرئاسة.

الأكاديمية المغاربية للعلوم

تم تأسيس الأكاديمية المغاربية للعلوم في طرابلس لإقامة إطار للتعاون بين مؤسسات البحث العلمي والتكوين العالي في بلدان الاتحاد وبينها وبين المؤسسات المماثلة بالوطن العربي والبلدان الأجنبية، وتطبيق سياسة بحث علمي وتكنولوجي مركزة على الجوانب التنموية المشتركة بين أقطار الاتحاد باعتبار الوسائل والإمكانيات المتوافرة، وتهدف كذلك إلى تمكين الباحثين في الاتحاد من المشاركة في تطوير العلوم واستيعاب التقنية وتوظيفها بطريقة مؤثرة في الأوساط العلمية والتقنية.

جامعة المغرب العربي

تتكون الجامعة من وحدات جامعية مغاربية موزعة على دول اتحاد المغرب العربي حسب مقتضيات مهمتها والإمكانيات المتوفرة في كل منها, ومقرها طرابلس. وتهدف الجامعة المغاربية إلى تكوين طلبة السلك الثالث والباحثين في المجالات ذات الأولوية التي يقرها مجلس إدارة الجامعة.

المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية

وقعت اتفاقية إنشاء المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية بين دول اتحاد المغرب العربي بتاريخ 10 مارس/آذار 1991، ومقره تونس. يهدف المصرف إلى المساهمة في إقامة اقتصاد مغاربي مترابط ومندمج، ومن ذلك إعداد وإنجاز وتمويل المشاريع ذات المصلحة المشتركة الفلاحية والصناعية وغيرها في البلدان المغاربية، وكذلك في تشجيع انسياب رؤوس الأموال وتوظيفها في المشاريع ذات الجدوى الاقتصادية والمردود المالي، وتنمية المبادلات التجارية والمدفوعات الجارية المترتبة عنها.

دول المغرب العربي ومقومات النهضة:

إن المتمعن في الخريطة الجغرافية لدول المغرب العربي سيجد تكاملا وتناسقا طبيعيين، وذلك لما تزخر به هذه الدول من موارد طبيعية مختلفة ومتنوعة، وحدود مشتركة برية وبحرية تساعد على حركية وتنقل الأفراد والبضائع بكل سهولة من موريتانيا إلى تونس أو العكس، كما أن وحدة اللغة والدين والثقافة تشكل عاملا إيجابيا إضافيا. فدول الإتحاد تتمتع باقتصاديات متنوعة حيث تعتمد كل من تونس والمغرب بشكل كبير على الفلاحة وأنشطة متنوعة بينما ليبيا والجزائر فتعتمدان على إنتاج الغاز والنفط وتتوفر موريتانيا على مخزون كبير من ثروات معدنية وطبيعية، ناهيك عن اليد العاملة المؤهلة المتوفرة في دول المنطقة الأمر الذي يوحي بتكامل اقتصادي يحقق اكتفاء ذاتيا لدول المغرب العربي ويجعل منه اتحادا قويا ومنافسا لباقي التكتلات الإقليمية المجاورة.

تبلغ مساحة "اتحاد المغرب العربي" حوالي 5.782.140 كلم مربع، وتشكل هذه المساحة حولي 42% من مساحة الدول العربية مجتمعة تتركز 41% منها في الجزائر، ويصل طول الشريط الساحلي لدول الاتحاد 6505 كلم، ويصل تعداد سكانه حوالي 80 مليون نسمة حسب إحصائيات

عام 2000 حيث يعيش 78% من سكانه مناصفة في الجزائر والمغرب، وتبلغ نسبة المساحة الصالحة للزراعة من مساحة الاتحاد إلى ما يقارب 3.7% تقع 43% من هذه الأراضي في المملكة المغربية، كما يبلغ مجموع الناتج المحلي الإجمالي لدول 'اتحاد المغرب العربي'' 389.6 مليار دولار أمريكي وهو ما يعادل حوالي 32% من إجمالي الناتج المحلي للدول العربية، ويصل معدل النمو السكاني لدول الإتحاد المغاربي إلى 1.7%إذا كان الاقتصاد يعتمد في أساسه على الفلاحة والصناعة فمقومات اقتصاد قوي لدول الاتحاد مجتمعة تعد بمستقبل زاهر إن أحسنت الاستغلال، وسنستعرض هنا بعض من المميزات الاقتصادية والموارد الطبيعية التي تتمتع بها كل دولة على حدا:

- **موريتانيا** :تتميز دولة موريتانيا بتنوع وتعدد ثرواتها الطبيعية خصوصا المعادن من حديد ونحاس، وكذلك مخزون مهم من الفوسفات. غير أن الاقتصاد الموريتاني يبقى الأضعف أمام باقي اقتصاديات دول الاتحاد، حيث تحتاج موريتانيا إلى دعم شركائها والاستفادة من خبراتهم في المجال الاقتصادي، وقد استشعرت موريتانيا ضعف اقتصادها وقامت بإصلاحات جذرية أهمها نهج سياسة الخصخصة وخفض العبء عن ميزانية الدولة.

- **تونس** :رغم أنها لا تتوفر على ثروات طبيعية من معادن وموارد طاقية، إلا أن تونس استطاعت تطوير بنياتها التحتية واستغلال مواردها البشرية والجغرافية لخدمة اقتصادها الوطني، حيث تعتمد تونس على السياحة كأول مساهم في الاقتصاد الوطني ثم الفلاحة والنسيج والخدمات، ويعتبر الاقتصاد التونسي من الاقتصاديات الأكثر تنافسية في القارة الإفريقية وعلى الصعيد العربي رغم قلة الموارد الطبيعية.

بعد ثورة 2011 والتي كان العامل الاقتصادي حاسما في إشعالها بسبب ارتفاع البطالة وسوء توزيع الثروة؛ وتونس تتخبط في العديد من المشاكل الاقتصادية، خصوصا بعد ضرب القطاع الأكثر حيوية وهو القطاع السياحي من خلال العمليات ''الإرهابية'' التي عرفتها تونس، وكذلك عدم الاستقرار السياسي الذي ساهم في فقدان المستثمرين الأجانب الثقة في الاقتصاد التونسي.

- **ليبيا** :تعتبر من أكبر منتجي النفط في العالم وهو عماد اقتصادها حيث احتلت الرتبة الثامنة عشر عالميا سنة 2009، حيث يساهم قطاع الصناعة ب67.4% وقطاع

الخدمات ب31.7% والفلاحة بنسبة 0.9% ومن أهم زبائنها ''إيطاليا وألمانيا وفرنسا والصين''، وأهم مزوديها ''الصين وإيطاليا وتركيا وتونس وفرنسا .''غير أن الاقتصاد الليبي بدأ يعرف بعض التنوع وذلك بعد رفع الحصار عنها سنة 2000، إلا أن ما تعيشه ليبيا من حرب منذ الإطاحة بالعقيد ''معمر القدافي ''أدخل الاقتصاد الليبي في حالة من التدهور والركود، خصوصا بعد استهداف مصافي النفط من طرف الجماعات المتناحرة وتهريب كميات كبيرة لبيعها في السوق السوداء، ناهيك عن انخفاض أسعار النفط في السوق العالمية الأمر الذي انعكس سلبا على الاقتصاد الليبي، وأدخل ليبيا في قائمة الدول الفاشلة.

- **الجزائر** :من أغنى دول الاتحاد باعتبارها من أكبر الدول المنتجة للنفط والغاز الطبيعي والتي تشكل 95% من إجمالي صادراتها و60% من عائداتها، غير أن التركيز على تصدير المحروقات قد يشكل خطرا على الاقتصاد الجزائري الذي لا يعتمد التنوع في الموارد خصوصا في حال انخفاض أسعار المحروقات على الصعيد العالمي.

- **المغرب** :يعتبر المغرب من أقوى الاقتصادات في دول اتحاد المغرب العربي، فرغم أن المغرب دولة فلاحية بامتياز حيث يشغل القطاع 40% من السكان النشيطين، إلا أن اقتصاده يعتمد التنوع والانفتاح كما أن الاقتصاد المغربي اقتصاد خدماتي بنسبة مساهمة تصل إلى 54.9% من الناتج الإجمالي في السنوات الأخيرة، كذلك يتوفر المغرب على مجموعة من الموارد الطبيعية باعتباره أول بلد مصدر ''للفوسفاط'' في العالم، وإطلالة المغرب على واجهتين بحريتين جعلت منه أول مصدر عربي للأسماك والثامن عشر عالميا، بالإضافة إلى مساهمة السياحة والتحويلات المالية للمهاجرين، غير أن الجديد في الاقتصاد المغربي هو التوجه الصناعي كإنتاج السيارات والنسيج والصناعات الغذائية؛ حيث وصلت مساهمة القطاع الصناعي إلى نسبة 35% من الناتج الداخلي الخام وتشغيل 20% من السكان النشيطين .لكن الاقتصاد المغربي يواجه تحديات كبيرة أهمها تأثر الأنشطة الزراعية بعوامل مناخية كالجفاف، وكذلك تأثير تقلبات أسعار المحروقات عالميا على الاقتصاد المغربي خصوصا على القطاع الصناعي .

رغم ما يوحي به تنوع اقتصاديات الدول المغاربية من حاجة كل دولة إلى أخرى، إلا أن التعاون الاقتصادي والمبادلات التجارية بينها تبقى دون المستوى المطلوب، وذلك لتداخل المشاكل السياسية بين دول الاتحاد في المجال الاقتصادي وعدم استثمار التقارب الجغرافي، بإنشاء بنية تحتية تسهل تنقل البضائع والأشخاص على غرار ''الاتحاد الأوروبي''؛ لذلك فالتغلب على المشاكل السياسية هو مدخل للتعاون وتحقيق الاندماج الاقتصادي.

- **تحديات الوحدة ومعيقاتها :**

هناك من حكم على ''اتحاد المغرب العربي'' أنه ولد ميتا، وذلك بالنظر إلى المشاكل السياسية الكبيرة العالقة بين دوله والتي شكلت عائقا أمام الاندماج الكلي وتحقيق أهداف الاتحاد. فاختلاف الأنظمة السياسية والنزاعات الحدودية الموروثة عن الاستعمار بين دول الاتحاد ورغبة كل دولة في الريادة والزعامة على الصعيد الإقليمي، كانت من بين العوامل المؤثرة سلبا على سير الاتحاد نحو أهدافه المنشودة، وتبقى مشكلة ''الصحراء المغربية'' أكبر عقبة تواجه تفعيل مشروع ''اتحاد المغرب العربي'' منذ تاريخ إعلانه.

إن من بين الأهداف التي وضعها ''اتحاد المغرب العربي'' التقارب والتعاون الدبلوماسي بين الدول الأعضاء. حيث يهتم مجلس وزراء الخارجية بالتنسيق في مجال العلاقات بين دول الاتحاد، ومحاولة تقريب وجهات النظر المتباينة جراء النزاعات الجهوية أو الأزمات العربية. غير أن التعاون الدبلوماسي المغاربي يكتفي بالبيانات المعلنة بعد كل قمة لرؤساء الدول، وتكرار الخطاب المألوف لدى الدبلوماسية العربية ولا يخرج بأي موقف مشترك بخصوص النزاعات الجهوية .ف''اتحاد المغرب العربي'' لم يكن ممكنا إلا بعد التصالح الجزائري-المغربي سنة 1986، حيث رافق إنشاء الاتحاد تنازلات من الفاعلين الرئيسيين في المنطقة وذلك بقبول الجزائر بغياب ''جبهة البوليساريو'' وتفادي معاهدة الإنشاء الإشارة الصريحة إلى النزاع في الصحراء، وتنصيص المعاهدة باقتراح من تونس على ''مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية'' لدول الاتحاد، كما يشير الفصل 15 من المعاهدة التزام الأطراف: ''بعدم السماح في ترابها لأي نشاط سياسي، أو الانضمام إلى أي تحالف عسكري أو سياسي موجه ضد استقلال تراب الدول الأخرى الأعضاء.

لقد خلّف الاستعمار الأجنبي لدول ''المغرب العربي'' مشاكل حدودية خطيرة كادت أن تعصف بالسلم والأمن في المنطقة، حيث عرفت جميع دول الاتحاد نزاعات حدودية: بين كل من تونس-ليبيا وتونس-الجزائر وليبيا-الجزائر والمغرب-موريتانيا، غير أن تلك النزاعات كانت تجد لها حلا دبلوماسيا وسلميا في غالب الأحيان. يبقى الصراع الحدودي بين المغرب والجزائر هو الأخطر بين النزاعات السابقة الذكر، والذي أدى إلى نشوب حرب بين البلدين سنة 1963، حيث يعود أصل النزاع إلى اقتطاع فرنسا أراض مغربية وضمها إلى الجزائر إبان فترة الاستعمار، وبعد استقلال المغرب وتأخير مسألة تسوية الحدود إلى ما بعد استقلال الجزائر تشبثت هذه الأخيرة بمبدأ ''الحدود الموروثة عن الاستعمار ''وهو المبدأ الذي تبنته منظمة ''الوحدة الإفريقية'' بعد تحركات دبلوماسية جزائرية مكثفة، فإشكالية الحدود الجزائرية-المغربية لازالت عالقة إلى يومنا هذا كما أنها مغلقة بين الدولتين.

إن العلاقات المغربية الجزائرية تعد من بين العلاقات البينية الأكثر توترا على الصعيد العربي، بالنظر إلى العنف والحدة التي تتميز بها وارتباطها بأطراف متعددة ومختلفة سياسيا واقتصاديا. حيث أن المشكلات المحورية في العلاقات الثنائية بين الدولتين —كما سبقت الإشارة- تبقى هي الحدود البرية بينهما و''ملف الصحراء''، فالوضع العام للعلاقات المغربية الجزائرية حبيس التناقض في وجهات النظر إزاء قضية الصحراء؛ بسبب عوامل تاريخية وجغرافية وإيديولوجية وأخرى دولية. كل تلك الإشكالات ألقت بظلالها على المنطقة وحالت دون تفعيل ''اتحاد المغرب العربي.''

لقد حالت المشاكل العالقة بين دول ''اتحاد المغرب العربي'' دون تحقيق الأهداف المسطرة والاندماج كلي، حيث كان من الأولى طرح حلول لتلك الإشكالات وليس القفز عليها بإنشاء اتحاد غير مكتمل الأركان. كما أن عدم مساندة دول الاتحاد لبعضها في الأزمات التي تتعرض لها كان يعطي إشارات إلى عدم صلابته وقدرته على مواجهة التحديات التي تتربص به، وذلك من قبيل الحصار الذي فرض على ليبيا إثر ما يعرف ب''حادثة لوكربي ''وعدم قدرة دول الاتحاد على كسر هذا الحصار ومساعدة ليبيا للخروج من أزمتها ولو بالطرق الدبلوماسية، الأمر الذي أعطى انطباعا عند الليبيين بالعزلة رغم أنهم وسط اتحاد المفروض فيه أن يفك عنهم ذلك الحصار ولو بشكل رمزي.

- **واقع الاتحاد ورهان المستقبل :**

استبشرت دول ‘‘اتحاد المغرب العربي’’ خيرا بعد رفع الحصار الذي كان مفروضا على ليبيا، حيث كانت كل الفرص متاحة من أجل استثمار ذلك الحدث وإعادة إحياء حلم الاتحاد، غير أن عقلية أنظمة هذه المنظمة الجهوية لم تتغير وحب الزعامة لم ينجلي من مخيلتها. كما أن الأحداث الأخيرة التي عرفتها دول الاتحاد والمتمثلة في ‘‘ثورات الربيع العربي’’، ساهمت في توسيع الهوة بين دوله خصوصا من الناحية الأمنية؛ حيث أن كل دولة تحاول تأمين حدودها من تسلل ‘‘عناصر متطرفة’’، كذلك غياب حكومة في ليبيا وغيرها من مترتبات ثورتي تونس وليبيا؛ كل تلك الأمور أرجعت الاتحاد إلى نقطة الصفر.

يعيش ‘‘اتحاد المغرب العربي’’ حالة من الجمود والسكون ككيان رغم ما تعرفه دوله من حركية وتغيير، فمشكل ‘‘الصحراء المغربية’’ لازال قائما بين الجزائر والمغرب، زيادة على ذلك انهيار الدولة في ليبيا وما تعيشه من حالة حرب يؤثر بشكل مباشر على دول الاتحاد بالنظر إلى الحدود المشتركة مع كل من تونس والجزائر والمركز الجغرافي لليبيا في قلب الاتحاد، حيث قام المغرب باحتضان مفاوضات الفرقاء الليبيين في ما عرف باتفاق ‘‘الصخيرات’’ برعاية أممية، إلا أن مسلسل السلام لا زال طويلا، وهو الأمر الذي ينعكس سلبا على أي محاولة لإحياء ‘‘اتحاد المغرب العربي.’’

لقد قام الرئيس التونسي السابق ‘‘منصف المرزوقي’’ بجولة مغاربية في فبراير 2014، حيث قام بدعوة كل من المغرب والجزائر وموريتانيا إلى تفعيل ‘‘اتحاد المغرب العربي’’، والذي يعتقد أنه معطل بسبب النزاع الجزائري-المغربي حول ‘‘قضية الصحراء’’ والاستقطاب الإقليمي بين الدولتين –كما أسلفنا الذكر-. وتحاول تونس أن تحيي دماء مشروع التكامل المغاربي، من خلال تجاوز الإشكالات السابقة والعمل على توظيف ‘‘قوتها المعيارية’’ المتمثلة في ديمقراطيتها الناشئة، من أجل تعزيز التعاون البيني والاندماج بين دول ‘‘اتحاد المغرب العربي.’’

رغم الطموح الكبير الذي كان يحمله مشروع الاندماج المغاربي، إلا أن الواقع أثبت فشله من جميع النواحي كما تدل جميع المؤشرات الاقتصادية والسياسية والأمنية، كما لا يمكن نفي العوامل الخارجية في إفشال هذا الاتحاد منها عدم رغبة الدول الكبرى في رؤية مجموعة من الدول العربية متحدة ومستقلة في قرارها، فالمغرب حليف استراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية وشريك اقتصادي للاتحاد الأوروبي الذي منحه ‘‘الوضع المتقدم’’، والجزائر حليف استراتيجي لروسيا تاريخيا حيث تلعب هذه

العوامل بشكل سلبي وبطريقة غير مباشرة في قبر مشروع الاتحاد. كذلك الاتحاد الأوروبي وهو أكبر وأقرب تجمع اقتصادي قريب من دول ''اتحاد المغرب العربي'' لن يرضى بوجود تجمع متجانس ومتحد ومستقل ومنافس له، وهو ما يفسر المبادرة التي قام بها الرئيس الفرنسي السابق ''نيكولا ساركوزي'' والمتمثلة في الاتحاد من أجل المتوسط'' والتي أراد أن يجمع فيها دول جنوب وشمال حوض البحر الأبيض المتوسط، غير أن هذه المبادرة هي الأخرى لم تلق النجاح .

مشاكل وعراقيل

فشل الاتحاد المغاربي منذ تأسيسه في تحقيق الأهداف التي أنشئ لأجلها، حيث تسببت خلافات سياسية بالأساس في جعله كيانا إداريا ليس إلا.

وفي مقدمة تلك العراقيل مشكل الصحراء الغربية المتنازع عليها بين المغرب وجبهة البوليساريو التي تطالب بانفصال الصحراء.

فالمغرب ما فتئ ينتقد جارته الشرقية الجزائر ويتهمها بدعم البوليساريو سياسيا وماليا وعسكريا، فيما تؤكد الجزائر أنها تدعم الشعب الصحراوي في سعيه لإقرار حقه في تقرير مصيره بالصحراء بناء على أن القضية ما تزال تناقش بأروقة الأمم المتحدة للفصل فيها.

وبعد سنوات من المعارك المستمرة بين المغرب والبوليساريو، وتوقيع اتفاق وقف إطلاق النار برعاية أممية عام 1991، هدأت الأوضاع لفترة وجيزة بين الرباط والجزائر قبل أن تتأزم مجددا عام 1994 بعد هجوم وقع بأحد فنادق مدينة مراكش اتّهمت عناصر من أصل جزائري بالتورط فيه، ما دفع المغرب إلى فرض التأشيرة على الجزائريين، فردت الجزائر بالمثل، وأغلقت الحدود بين البلدين.

وإلى جانب هذا المشكل المفصلي الذي يعرقل عمل الاتحاد المغاربي، فإن هناك مشكلا ثانيا ساهم في تأزيم عمل الاتحاد، فليبيا في أيام معمر القذافي استاءت كثيرا من عدم دعم الاتحاد المغاربي لها إبان أزمة لوكربي والتداعيات التي خلفتها طيلة سنوات، ما دفع بطرابلس إلى التوجه نحو القارة الأفريقية، وانخرطت في مسلسل طويل لإيجاد أرضية سياسية توافقية مع رؤساء عدد من الدول الأفريقية، بديلا عن اتحاد المغرب العربي وحتى الجامعة العربية.

كما أن العلاقات بين تونس وليبيا لم تكن على ما يرام منذ 1974 تاريخ توقيع اتفاق وحدة اندماجية بين الطرفين، سرعان ما تنصلت منها تونس لبروز خلافات واسعة مع العقيد الليبي الراحل القذافي، ما تسبب في توتر علاقات البلدين.

ختاما يمكننا القول أن مستقبل ''اتحاد المغرب العربي'' يبقى غامضا في ظل تخندق السياسيين في حسابات ضيقة، وكذلك ما عرفته المنطقة في السنوات الأخيرة من تدهور أمني لا يساعد على أي تقارب أو اندماج كلي لدول الاتحاد. إلا أن ما تزخر به المنطقة من مقومات واختلاف في الموارد يكمل بعضها بعضا، مؤشر يدعونا إلى التفاؤل فيما يمكن أن تحمله السنوات القادمة؛ إذا تغيرت عقليات السياسيين التي تفوت فرصا كبيرة على شعوب المنطقة من أجل التقدم والازدهار الاقتصادي والتنموي، فالموقع ''الجيوبوليتكي'' الذي يشغله ''اتحاد المغرب العربي'' كواجهة إفريقية تطل على أوروبا وامتداد للشرق الأوسط ستجعل منه أقوى التكتلات العالمية إن تم تفعيله واستغلاله في الاتجاه الصحيح.

معوقات التكامل في إفريقيا

على الرغم من التقدم المحرز في جميع القطاعات لا تزال إفريقيا تواجه صعوبات عديدة، وتعتبر المعوقات السياسية والاقتصادية أهم المعوقات، وتتمثل المعوقات السياسية في الافتقار إلى الإرادة السياسية وعدم الالتزام السياسي بعملية التكامل من جانب الدول الإفريقية، دليل ذلك إحجام الدول الأعضاء في تنظيمات التكامل الإقليمي عن تنفيذ القرارات الصادرة عن تلك التنظيمات، فعلى الرغم من الخطابات الإفريقية الرسمية حول أهمية الالتزام بقواعد التكامل الإقليمي من أجل تنمية دول القارة فإن قلة قليلة جدا من الدول المشاركة في برامج التكامل هي التي قامت بإقامة المؤسسات والهياكل المؤسسية اللازمة لتنفيذ مشروعات التكامل.

وبالنسبة للمعوقات الاقتصادية للتكامل بين الدول الإفريقية نجد عدم ملائمة نموذج التكامل المتبع، فالعديد من التجمعات الاقتصادية في القارة قد تمت صياغتها في شاكلة النموذج الأوروبي، بالإضافة إلى الافتقار لبنى تحتية أساسية كالطرق والاتصالات والطاقة الكهربائية والتي تضعف حجم

التجارة البينية، كما أن الفساد بأشكاله المختلفة له دور أساسي في التأثير في مساعي التكامل الإقليمي في إفريقيا.

وحسب بعض الاقتصاديين سبب إخفاق تجارب التنمية بصفة عامة ومن بينها تجارب التكامل في إفريقيا يرجع إلى التبعية الخارجية للاقتصاديات الإفريقية، فمن أجل الحفاظ على الكيانات الوطنية الصغيرة عمد زعماء الدول إلى تدعيم روابطهم مع القوى الدولية المهيمنة، كما أن الشركات المتعددة الجنسيات تعتبر أحد أدوات تكريس التبعية، حيث أدى وجود هده الشركات في الدول الإفريقية إلى صعوبة منافسة المشروعات المخلية والإقليمية لها. ورغم وجود مقومات ودوافع قوية لنجاح وتفعيل التجمعات الإفريقية ذات الطابع الاقتصادي فان الملاحظ وجود ضعف في أداء هده التجمعات، وعدم قدرة على تحقيق أية مشروعات مشتركة فيما بينها، فحجم التجارة البينية الإفريقية لا يكاد يصل إلى 12/، كما لم ينعكس ظهور هده التجمعات بالإيجاب على اقتصاديات هده الدول، فمازال أغلبها يعاني من مشاكل الفقر والبطالة، كما شهد بعض هده التجمعات استفادت بعض الدول الأعضاء من مزاياها دون دول أخرى، ومن أبرز العوائق التي تعثرت بسببها التجمعات الإقليمية في إفريقيا، ما يلي:

– تعدد المشكلات الاقتصادية التي تواجه دول القارة الإفريقية واستمرار تدهور اقتصادياتها داخليا وخارجيا، جعل فرص التعاون الاقتصادي بين دول القارة محدودا، خصوصا في ظل غياب استراتيجيات اقتصادية تكاملية تعتمد على تطور الإنتاج الصناعي.

– تتميز الاقتصاديات الإفريقية عموما بضعف قطاع الصناعة والتماثل في هياكل التصدير والتي تعتمد أساسا على تصدير المواد الأولية الخام واستيراد المواد المصنعة الأمر الذي يؤدي إلى فشل السياسات التكاملية التي تعتمد على التجارة وفتح السوق.

–غياب الديمقراطية والاستقرار السياسي الذي يحكم دول المنطقة الناجم عن سيادة المنطق القبلي واللجوء في الكثير من الأحيان إلى الانقلابات العسكرية كوسيلة لتولي السلطة هدا من جهة

ومن جهة أخرى إضافة إلى تهميش دور الشعوب في العملية التكاملية والتي تقتصر في الكثير من الأحيان على دور النخب مما يجعلها عرضة لخطر النزاعات السياسية التي تحكم العلاقات بين الدول.

– أدى غياب الإرادة السياسية النابعة من تخوف القيادات الرسمية من فقدان السيادة لصالح السلطات الإقليمية إلى عرقلة أداء التكملات الإفريقية خصوصا في ظل تأكيد المواثيق التأسيسية على مبادئ السيادة الوطنية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية على غرار ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية والاتحاد الإفريقي.

–تغلب المنطق القبلي وتعدد النزاعات الاثنية والحركات الانفصالية داخل الكثير من دول المنطقة الأمر الذي يهدد الاستقرار السياسي للعديد من الدول الإفريقية.

– تعتمد معظم الدول الإفريقية على حصيلة التعريفة الجمركية، لدلك تتردد كثيرا في قبولها الانتظام في اتحاد جمركي أو إقليمي قد يحرمها من هده الموارد أو يقللها، في الوقت الذي تكون فيه عاجزة عن انتهاج سبل قد تعوضها عن مثل هده الخسارة، لعدم المعرفة أو الخبرة أو لعدم وجود مؤسسات وأجهزة كافية للقيام بهده المهام.

–التباين في مستويات التطور الاقتصادي والاجتماعي في أغلبية دول التجمعات الإفريقية، وهو ما يؤدي إلى سيطرة دول قوية على الاتحاد، ويؤدي إلى نشوب مشكلة في اقتسام التكاليف المالية والعوائد المحققة من التعريفات الجمركية بين الدول الأعضاء.

– انعكاسات برامج الإصلاح الاقتصادي السلبية، فبعض جوانب وأهداف هذه البرامج المطبقة في إفريقيا تسير في اتجاه معاكس للتكامل الإقليمي، خاصة وأنها ذات توجه وطني وتهدف إلى زيادة فورية في الصادرات، مما يؤدي لازدياد دوافع المنافسة بين الدول الإفريقية التي تسعى لتعظيم صادراتها من سلعة دولية واحدة، وهو ما كان يؤثر سلبا على جهودها الإقليمية للتعاون. كما أن برامج الإصلاح الاقتصادي المطبقة في البلدان الإفريقية تفتقر إلى قدر من الانسجام الإقليمي، فتحرير التجارة يفتح الباب أمام الواردات الرخيصة، وهو ما يضر بالصناعات الإفريقية الهشة، ويهدد أيضا بإزالة قاعدة

برامج التصنيع الإقليمي، كما أن تقليل الإنفاق العام يؤثر على الخطوط التنموية الإقليمية وعلى قدرة المواطنين الشرائية ولا يسمح بتشجيع الواردات من الدول الشريكة في التكامل الإقليمي.

– ضعف الالتزام السياسي والتعددية في الانتماءات الإقليمية التي تؤدي إلى تعارض الأهداف وتعدد الولاءات، فهمناك دول توجد في ثلاث تجمعات، وهو ما يؤثر على التزاماتها تجاه التجمعات الثلاثة.

– التبعية الشديدة للدول الإفريقية للغرب، وأغلب هده الدول ترغب في الاستفادة من مزايا التكتلات الدولية وتشجيع الاستثمارات الأجنبية فيها، ولدا تسعى كل دولة افريقية لعقد اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي مثلا، وهو ما يؤثر على التزاماتها في التجمعات الإقليمية الإفريقية.

يمكن في الأخير إبداء التوصيات التالية:

– على الدول الإفريقية أن تقوم بتدليل العقبات الإجرائية والفنية لتفعيل دور التجمعات الإقليمية.

–أمام الدول الإفريقية العديد من التحديات المرتبطة بتحسين الأداء الحكومي، وتفعيل دور المجتمع المدني، وإفساح المجال للقطاع الخاص للمشاركة في التنمية، وتأسيس إطار قانوني ينظم الأنشطة الاقتصادية ويضمن الشفافية، وإصلاح الهياكل المالية وفتح الأسواق.

– يجب التركيز على تطوير وترقية الاتصالات والطرق والطاقة والمياه، والمواءمة بين التزامات التجمعات الإفريقية ومستوى النمو الاقتصادي في كل دولة. وكذا التفاوض مع التكتلات العالمية كالاتحاد الأوروبي من خلال إستراتيجية موحدة للتجمعات الإفريقية.

– تقوية اقتصاديات الدول الإفريقية، من خلال إعطاء دور كبير في التنمية للقطاع الخاص، وإلغاء التميز بين رأس المال الخاص ورأس المال العام وبناء رأس مال الوطني، إلى جانب تأسيس إطار

قانوني ينظم الأنشطة الاقتصادية، والشفافية، وإصلاح الهياكل المالية وفتح الأسواق ومرونة في الهياكل المالية وتحسين الأداء الحكومي وتفعيل المجتمع المدني.

– دعم الحكومات الإفريقية للمنظمات القارية والإقليمية، واختيار أنسب البدائل لتفعيل العمل الإقليمي.